



## أثر تطبيق أحكام العرف الاجتماعي الفاسد في فساد المجتمع الليبي وحكمه في الشريعة الإسلامية. (القتل العمد نموذجا)

علي موسى سالم أبو حرق

قسم اللغة العربية والدراسات الإسلامية، كلية الآداب جامعة الجفرة، ليبيا.

### الكلمات المفتاحية:

الإجرامي  
السُّلوك  
العُرف الاجتماعي  
الفاسد  
الفساد  
القتل العمد  
المجتمعي

### المخلص

تناولت هذه الدراسة العرف الاجتماعي الفاسد في عُموية الإعتداء على النفس بالقتل العمد، من حيث أسباب ظهوره، ومظاهره، والأثار المترتبة من تطبيقه في المجتمع الليبي.. ومخالفة كثير من هذا العرف سواء من حيث العفو عنها، أم من استيفائها على قواعد الشريعة الإسلامية التي جاءت لتُحفظ للناس حياتهم، وتُحفظ لهم حقوقهم.. مما يؤدي تطبيق هذا العرف الفاسد إلى فساد المجتمع، من حيث تعطيل حكم شرعي كإجبار أولياء الدم للمجي عليه مما لا يُطيقون بإجبارهم على التنازل عن حَقهم تحت وطأة الحرج الاجتماعي، أو التحيز والتجني في تطبيق ذلك العرف مما يولد الضغينة والأحقاد في المجتمع، أو توظيف هذا العرف لجماعة من كان جرمه عمداً، وبذلك يصير هذا العرف مُشرعاً له، ومن سيخطو خطاه في هذا النهج المُتعدّي على الأزواج، وإزهاقها ظلماً وعدواناً.. مما يؤدي إلى فساد المجتمع وذلك بتعطيل القانون المنظم له في القضايا الجنائية، ثم تبين الحكم الشرعي من تطبيق هذا العرف الاجتماعي الفاسد، وإيجاد بعض الحلول للححد من تطبيقه في المجتمع.

## The Effect of Applying the Provisions of the Corrupt Social Convention in the Corruption of the Libyan Society and Its Rule in the Islamic Sharia (Premeditated Murder is an Example).

Ali Mosa Salem Abo Harag

Arabic Language and Islamic Studies, Faculty of Arts - Jafra University. Libya

### Keywords:

Criminal behaviour  
Social custom  
Corrupt  
Corruption  
Murder  
Societal.

### ABSTRACT

This study dealt with the corrupt social convention in the penalty of self-aggression by premeditated murder, in terms of the causes of its appearance, its manifestations, and the consequences of its application in Libyan society and the violation of many of this custom, whether in terms of pardoning it, or from fulfilling the rules of Islamic Sharia, which came to be preserved. People have their lives, and their rights are preserved for them, which leads to the application of this corrupt custom to the corruption of society, in terms of disrupting a legal ruling such as forcing the blood guardians of the victim to give up their rights under the weight of social embarrassment, or prejudice and deception in the application of that custom, which generates resentment. Employing such custom in society to protect those who were deliberately guilty becomes a legislator for him, who will tread in this approach that violates on lives, and kills people unjustly and aggressively. Such action leads to the corruption of society by disrupting the law regulating it in criminal cases, then clarifying the legal ruling regarding the application of this corrupt social custom, and finding some solutions to limit its application in society.

### مقدمة

شَرَعَ اللَّهُ الْعُقُوبَاتِ رَحْمَةً بَعْبَادِهِ، وَكُلُّ تَشْرِيعٍ شَرَعَهُ اللَّهُ فَإِنَّهُ فِي مَصْلَحَةِ النَّاسِ قَطْعًا؛ لِأَنَّهُ صَادِرٌ عَنْ رَحْمَةِ الْخَالِقِ بَعْبَادِهِ، وَإِرَادَةِ الْإِحْسَانِ إِلَيْهِمْ. وَمِنْ هَذِهِ الْعُقُوبَاتِ الَّتِي شَرَعَهَا اللَّهُ-سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى-: الْقِصَاصُ.. فَلَوْلَا الْقِصَاصُ لَفَسَدَ الْعَالَمُ، وَأَهْلَكَ النَّاسُ بَعْضُهُمْ بَعْضًا.. ابْتِدَاءً وَاسْتِيفَاءً، فَكَانَ فِي

الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي عَلَّمَ الْقُرْآنَ، وَخَلَقَ الْإِنْسَانَ وَعَلَّمَهُ الْبَيَانَ، الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَنْعَمَ عَلَيْنَا بِالْإِيمَانِ، وَهَدَانَا لِدِينِ الْإِسْلَامِ، وَجَعَلَ فِيهِ الْخَيْرَ وَالسَّلَامَ، وَآكْرَمَنَا بِرِسَالَةِ خَيْرِ الْأَنْبَاءِ، نَبِيِّنَا مُحَمَّدٌ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ الْكِرَامِ  
أما بعد:

Corresponding author:

E-mail addresses: [ali188393@gmail.com](mailto:ali188393@gmail.com)

Article History : Received 10 July 2022 - Received in revised form 02 December 2022 - Accepted 13 December 2022

1- إن دراسة تطبيق العرف الاجتماعي الفاسد في قضايا القتل العمد يُعزِّز فهمنا لظاهرة لها تأثير كبير على الواقع الاجتماعي في المجتمع الليبي.  
2- محاولة إيجاد آية لمعالجة ظاهرة تطبيق العرف الاجتماعي الفاسد في قضايا القتل العمد في المجتمع الليبي.

3- إن هذا البحث يُعالج موضوعاً مهماً ألا وهو: حفظ النفس وصونها من الإعتداء، والحد من الفساد الإجرامي في المجتمع الليبي.

4- إن لهذه الدراسة أهمية في تسليط الضوء على تطبيق العرف الاجتماعي الفاسد في قضايا القتل العمد، ومحاولة التعرف على دوره في ازدياد معدلات الجريمة والسلوك الإجرامي بين أفراد المجتمع.  
أسباب الاختيار:

دراسة ظاهرة تطبيق العرف الاجتماعي الفاسد في قضايا القتل العمد في المجتمع الليبي لكونه من المواضيع المهمة والجديرة بالاهتمام والبحث؛ وذلك لأن آثارها تتعلق بالمجتمع وأمنه من الفساد المجتمعي.

-توعية الناس بمخاطر تطبيق هذا العرف الفاسد، وما ينتج عنه من آثار سلبية لها علاقة بفساد المجتمع.

-معاونة المجتمع الليبي من تزايد مستوى جريمة القتل دون رادع، وكثرة حدوث حالات الثأر، واستهانة المستهترين بحياة الإنسان تحت وطأة هذا العرف الاجتماعي الفاسد.

أهداف البحث:

1- التعرف على ماهية العرف الاجتماعي الفاسد في قضايا القتل العمد، ومظاهره في المجتمع الليبي.

2- التعرف على الأسباب الرئيسية التي أدت إلى ظهور العرف الاجتماعي الفاسد.

3- التعرف على الآثار المترتبة على تطبيق العرف الاجتماعي الفاسد في قضايا القتل العمد في المجتمع الليبي.

4- الوقوف على الأسباب التي دفعت القائمين على تطبيق هذا العرف الفاسد مع علمهم بأنه فاسد ويتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية.

5- وأثره على توجهاتهم في المجتمع الليبي.

6- المحاولة لإيجاد الحلول للحد من تطبيق هذا العرف الفاسد، وتهديبه بما يتماشى مع أحكام الشريعة الإسلامية.

7- توعية القائمين على تطبيق العرف الاجتماعي لفضح المنازعات في قضايا القتل بالمجالس الاجتماعية، وتهديب ماتخلفه صدورهم من تلك الأعراف، وذلك بإخضاعه لمراد الشريعة الإسلامية.

الدراسات السابقة:

رغم أهمية الموضوع وحُطوره إلا أنني حسب اطلاعي لم أقب على دراسة علمية تناولت هذا الموضوع دراسة علمية، موضوعية منهجية.. تناولته تناولاً شاملاً على سبيل تطبيق العرف الاجتماعي الفاسد في قضايا القتل العمد وأثره في فساد المجتمع الليبي، وحكم صور تطبيقه في الشريعة الإسلامية، ولكن هناك بعض الدراسات التي تناولته بشكل جزئي.. فكانت بداية النهج لدراسة هذا الموضوع، وأقدت منها إفادة جمّة..

الخصاص دفع لمفسدة التجني على الدماء بالجناية وحفظ المجتمع من الفساد الإجرامي.. فموت القاتل المتعمد بإقامة الحد عليه أنفع له في عاجله وأجله، فموته فيه مصلحة له ولأولياء القتل ولعموم الناس في المجتمع، فالخصاص طهرة للمقتول وحبابة للتعنق الإنساني في المجتمع، وجبر خاطر للمظلوم، وعدل بين القاتل والمقتول، وجمالية المجتمع من تفشي السلوك الإجرامي المؤذي إلى فساد المجتمع..

تناول هذا البحث تطبيق العرف الاجتماعي الفاسد في عقوبة الإعتداء على النفس بالقتل العمد، وما لهذا التطبيق من آثار سلبية مؤذية إلى فساد المجتمع؛ لإثبات نابعه من أهواء وتقاليد تخالف أحكام الشريعة الإسلامية، وأحياناً كثيرة عن منافع ومآرب شخصية للقائمين على تطبيق هذا العرف، مما يؤدي ذلك إلى تزايد جرائم القتل دون رادع، وكثرة حالات الثأر، واستهانة المستهترين بحياة الإنسان.. مما يجعل هذا الأمر يستفحل ويكثر وفوعه تحت شرعته وجمالية هذا العرف الفاسد، والذي سيكون بفساده فساداً للمجتمع، واختلال العلاقات الاجتماعية فيه..

مصطلحات البحث:

-العرف الاجتماعي الفاسد:

هو الذي يكون مخالفاً لنصوص الشريعة الإسلامية، أو مناقضاً لمقاصدها، أو غير متفق مع قواعدها وأصولها(1) أو ماتعارفه الناس وكان مخالفاً للشريعة ولأدلة الشرع(2) أو ما يعارض دليلاً شرعياً، وينطأ الواجب، أو يجل الحرام(3)

-السلوك الإجرامي:

هو أن يقوم الفرد بفعل يجرمه القانون، ويكون ذلك تحت ظروف معينة.. وهو أيضاً سلوك يخرج عن القواعد الأخلاقية.. وبالتالي تجرّمه الدولة؛ لما يترتب عليه من أضرار تمس المجتمع، وذلك بغض النظر عما إذا كان ارتكاب هذا السلوك بقصد أو بدون قصد(4)

-الفساد المجتمعي:

هو خلل اجتماعي في التركيبة الاجتماعية، وكلما ازداد الخلل كلما تصدع جدار المجتمع في مقابل الفساد، الأمر الذي يسمح للأخلاق الفاسدة بالتعمق والتزعزع، حتى لا يكاد يُنظر إليه بوصفه جريمة.. وإن كان الجميع يكرهونه بالسنتهم ويتظاهرون ضده، إذ سيصبح سلوكاً متصلاً حتى في نفوس بعض من يكرهونه بالسنتهم.. فينشأ ما يمكن تسميته (الفساد المجتمعي أو الاجتماعي) وهو الفساد الناتج في المجتمع(5)

مشكلة البحث:

-تحديد مشكلة الدراسة في "ظاهرة تطبيق العرف الاجتماعي الفاسد في قضايا القتل، وتأثيره السلبي على حياة الأفراد في المجتمع الليبي.. مما يجعله معولاً إفساداً وهدم للعلاقات الاجتماعية.

-ماهي الأسباب التي المؤدية إلى اللجوء والركون إلى العرف الاجتماعي الفاسد في قضايا القتل.

-هل للعرف الفاسد سلطان على الناس؟ وهل تمة حدود لهذه السطوة؟ وكيف يمكن الحد منها؟.

-ما مدى العلاقة بين العرف الاجتماعي الفاسد والشريعة الإسلامية في فرض العقوبة على الجاني؟.

أهمية الموضوع:-

أَوْ أَفْرَادٌ قَلِيلُونَ، فَلَا بُدَّ لِتَحْقِيقِ الْعُرْفِ مِنْ اعْتِبَادِ الْكُلِّ أَوْ الْأَغْلِبِ، لَا فَرْقَ بَيْنَ عُلَمَائِهِمْ وَعَامَّةِهِمْ، وَلِهَذَا افْتَرَقَ الْعُرْفُ عَنِ الْإِجْمَاعِ فِي حَقِيقَتِهِ وَحُكْمِهِ، إِذْ الْمُعْتَبَرُ فِي الْإِجْمَاعِ اتِّفَاقُ جَمِيعِ الْمُجْتَمِعِينَ دُونَ اعْتِبَارِ لِمُؤَافَقَةِ غَيْرِهِمْ أَوْ مُخَالَفَتِهِمْ، أَمَّا الْعُرْفُ فَهُوَ مَا تَعَارَفَهُ كُلُّ النَّاسِ أَوْ أَغْلِبُهُمْ دُونَ تَحْدِيدِ بِالْمُجْتَمِعِينَ أَوْ غَيْرِهِمْ، وَالْحُكْمُ الَّذِي يُثْبِتُ بِالْإِجْمَاعِ يَكُونُ حُجَّةً عَلَى كُلِّ النَّاسِ، أَمَّا الْحُكْمُ الَّذِي يُثْبِتُ بِالْعُرْفِ فَحُجَّتُهُ قَاصِرَةٌ عَلَى مَنْ تَعَارَفُوا عَلَيْهِ فَقَطُّ مِنْ أَهْلِ الْبِلَادِ دُونَ غَيْرِهِمْ. (12)

العرف شرعاً وماهيته:

احتقار قال تعالى: ﴿ خُذِ الْعُقُوفَ وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ الْجَاهِلِينَ ﴾ (13) وَقَالَ جَلَّ وَعَلَا: (وَعَلَى الْمُؤَلَّدِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ لَا تَكَلَّفُ نَفْسٌ إِلَّا وُسْعَهَا) (14)

وَقَدْ ذَهَبَ أَغْلِبُ الْفُقَهَاءِ إِلَى أَنَّ الْمُرَادَ مِنْ لَفْظِ الْمَعْرُوفِ فِي هَذِهِ آيَةِ هُوَ الْمُتَعَارَفُ عَلَيْهِ بَيْنَ النَّاسِ مِنَ الْعَادَاتِ (15).

أَمَّا مَا هِيَ الْعُرْفُ فَإِنَّهُ يُنَكَّنُ تَعْرِيفُهُ بِأَنَّهُ مَا يَعْتَرِضُ عَنِ الْعَادَةِ الْمُلَزِمَةِ، أَوْ اعْتِبَادُ أَفْرَادِ الْجَمَاعَةِ عَلَى سُلُوكِ مُعَيَّنٍ فِي شَأْنٍ مَسْأَلَةٍ مُعَيَّنَةٍ بِإِطْرَادٍ وَعُمُومِيَّةٍ، ثُمَّ تَوَلَّدَ الْإِخْتِفَادُ لِنَدَى الْأَفْرَادِ بِأَنَّ هَذِهِ الْعَادَةُ مُلَزِمَةٌ وَمَنْ يُخَالِفُهَا يَتَعَرَّضُ لِلْجَزَاءِ الَّذِي تُحَدِّدُهُ الْقَاعِدَةُ الْعُرْفِيَّةُ. (16)

تحكيم العرف في الوقائع:

العرفُ الحُكْمُ فِي الْوَقَائِعِ هُوَ الْعُرْفُ الصَّحِيحُ الَّذِي تُقَرُّهُ الشَّرِيعَةُ الْإِسْلَامِيَّةُ؛ وَلِذَا أُجْرِيَ الْفُقَهَاءُ الْعُرْفَ فِي مَوَاضِعَ كَثِيرَةٍ وَقَالُوا: (العرفُ كَالشَّرْطِ) وَ(الْعَادَةُ مُحْكَمَةٌ) وَ(الثَّابِتُ بِالْعُرْفِ كَالثَّابِتِ بِالنَّصِّ). (17)

-الْمَبْحَثُ الْأَوَّلُ: اسْتِبَابُ ظُهُورِ الْعُرْفِ الْإِجْتِمَاعِيِّ الْفَاسِدِ فِي قَضَايَا الْقَتْلِ الْعَمْدِ:

اللُّجُوءُ وَالرُّكُوءُ إِلَى تَطْبِيقِ الْعُرْفِ الْإِجْتِمَاعِيِّ الْفَاسِدِ فِي قَضَايَا الْقَتْلِ الْعَمْدِ هُوَ أخطرُ الْمُشْكِلَاتِ الَّتِي تُوَجِّهُ الْمُجْتَمَعَ اللَّيْبِيَّ، وَتُسَاهِمُ فِي تَنَامِي الْفَسَادِ الْمُجْتَمَعِيِّ، فَكَانَ لِرِزَامًا مِنَ الْبَحْثِ فِي سَبَابِ ظُهُورِ هَذَا الْعُرْفِ، وَالْوُقُوفِ عَلَى اسْتِبَابِهِ، وَدِرَاسَةِ هَذِهِ الْأَسْبَابِ؛ حَتَّى يُصْبِحَ مِنَ الْمُمْكِنِ مُجَابَهَتِهَا وَالْحَدُّ مِنَ اللُّجُوءِ إِلَيْهِ، وَمِنْ أهمِ الْأَسْبَابِ الْمُؤَدِّيَةِ إِلَى ظُهُورِ الْعُرْفِ الْإِجْتِمَاعِيِّ الْفَاسِدِ فِي قَضَايَا الْقَتْلِ الْعَمْدِ الْآتِي:

1- انْتِشَارُ الْجَهْلِ وَالتَّخَلُّفِ بَيْنَ أَفْرَادِ الْقَبِيلَةِ، وَالَّذِي يَدْوِرُهُ سَبَبُهُ فِي أَوْسَاطِ الْمُجْتَمَعِ، وَهَذَا يَنْعَدِمُ الْوَعْيَ لِمَعْرِفَةِ عَدَمِ شَرْعِيَّةِ هَذَا الْعُرْفِ الْفَاسِدِ، وَأَنَّهُ خَطَرٌ مُخْدِقٌ بِالْمُجْتَمَعِ، وَمَعْوَلٌ فَسَادٍ لَهُ.

2- ضَعْفُ الْوِزَاعِ الدِّيْنِيِّ الْمُحَصَّنِ مِنْ مِثْلِ هَذِهِ الظَّوَاهِرِ الْمُخَالَفَةِ لِلشَّرِيعَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ الْمُؤَدِّيَةِ إِلَى إِزْهَاقِ الرُّوحِ مِنْ غَيْرِ وَجْهِ حَقٍّ، وَمُخَالَفَةِ مَا نَهَى اللَّهُ- سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى- عَنْ فِعْلِهِ، وَجَاءَتْ الْكَلِمَاتُ الْخَمْسُ لِلْمُحَافَظَةِ عَلَيْهِ.. أَلَا وَهِيَ: النَّفْسُ.

3- تَوَارُثُ هَذِهِ الْأَعْرَافِ الْمُحْفُوظَةِ فِي صُدُورِ الرِّجَالِ الْقَانِمِينَ عَلَى تَطْبِيقِ هَذِهِ الْأَعْرَافِ، وَعَدَمُ مُرَاجَعَتِهَا بِمَا نَصَّتْ عَلَيْهِ الشَّرِيعَةُ الْإِسْلَامِيَّةُ فِي ذَلِكَ.

4- طَلَبُ تَحْقِيقِ الْمَنَافِعِ الشَّخْصِيَّةِ لِلْقَانِمِينَ عَلَى رِئَاسَةِ بَعْضِ مِنَ الْمَجَالِسِ الْإِجْتِمَاعِيَّةِ، وَذَلِكَ بِطَلَبِ الشُّهْرَةِ عَلَى جِسَابِ حُقُوقِ أَوْلِيَاءِ الدِّمِّ فِي طَلَبِهِمْ لِلْقِصَاصِ، بِأَنَّهُمْ قَضَوْا نِزَاعَ قَائِمٍ، وَأَرْضَوْا الْمَجْلِسَ الْإِجْتِمَاعِي الَّذِي دَخَلَ وَسَيْطَافًا فِي تَسْوِيَةِ هَذِهِ الْقَضِيَّةِ.

● -رِسَالَةٌ مَاجِسْتِرِيٌّ بِعُنْوَانِ: الْعُرْفُ الْإِجْتِمَاعِيُّ وَعَلَاقَتُهُ بِالْجَرِيمَةِ فِي الْمُجْتَمَعِ اللَّيْبِيِّ، عِنْدَ الْعَاطِي فَرج علي، جَامِعَةُ عَمْرٍ الْمُخْتَارِ، كَلِيَّةُ الْأَدَابِ، قِسْمُ عِلْمِ الْإِجْتِمَاعِ، التَّبِيضَاءِ-لَيْبِيَا-الْعَامِ الْجَامِعِيِّ: 2005-2006م.

● -الْقَبِيلَةُ بَيْنَ الشَّرِيعَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ وَالْقَانُونِ، الطَّيِّبُ الشَّرِيفُ خَيْرِ اللَّهِ، دَارُ الْهُدَى لِلنَّشْرِ وَالتَّوْزِيْعِ، طَبْرُق-لَيْبِيَا، ط 1، 2001م.

● -الْبَدِيَّةُ فِي الشَّرِيعَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ وَالْقَانُونِ وَالْعُرْفِ فِي لَيْبِيَا" دِرَاسَةٌ مُقَارِنَةٌ"، مُحَمَّدٌ حُسَيْنُ الْمُرتَضَى، دَارُ الْكُتُبِ الْأَكَادِيمِيَّةِ لِلنَّشْرِ وَالتَّوْزِيْعِ، الْقَاهِرِ-مِصْرُ، ط 1، 2002م.

خطة البحث:

يَتَكَوَّنُ هَذَا الْبَحْثُ مِنْ مُلَخَّصٍ وَمُقَدِّمَةٍ وَخَمْسَةِ مَبَاحِثَ، وَخَاتِمَةٍ تَضَمَّنَتْ النُّتَاجَ وَالتَّوْصِيَّاتِ.. وَقَدْ قُسمَ عَلَى التَّحْوِ الْآتِي:

الْمَبْحَثُ الْأَوَّلُ: اسْتِبَابُ ظُهُورِ الْعُرْفِ الْإِجْتِمَاعِيِّ الْفَاسِدِ فِي قَضَايَا الْقَتْلِ الْعَمْدِ.

الْمَبْحَثُ الثَّانِي: مَظَاهِرُ الْعُرْفِ الْإِجْتِمَاعِيِّ الْفَاسِدِ فِي قَضَايَا الْقَتْلِ الْعَمْدِ.

الْمَبْحَثُ الثَّلَاثُ: الْأَثَارُ الْمُرتَبِتَةُ عَلَى تَطْبِيقِ الْعُرْفِ الْإِجْتِمَاعِيِّ الْفَاسِدِ فِي قَضَايَا الْقَتْلِ الْعَمْدِ.

الْمَبْحَثُ الرَّابِعُ: الْحُكْمُ الشَّرْعِيُّ لِلْعُرْفِ الْإِجْتِمَاعِيِّ الْفَاسِدِ.

الْمَبْحَثُ الْخَامِسُ: بَعْضُ الْخُلُولِ لِلْحَدِّ مِنْ تَطْبِيقِ الْعُرْفِ الْإِجْتِمَاعِيِّ الْفَاسِدِ فِي قَضَايَا الْقَتْلِ الْعَمْدِ.

الْخَاتِمَةُ مُتَضَمِّنَةٌ لِلنُّتَاجِ وَالتَّوْصِيَّاتِ.

الضهارس:

منهج البحث:

اتَّبَعْتُ الْمَنْهَجَ الوُصْفِيَّ التَّحْلِيلِيَّ، وَالَّذِي اقْتَصَرَ الْبَحْثُ مِنْ جِلَالِهِ عَلَى بَعْضِ مِنْ أَنْوَاعِ الْعُرْفِ الْإِجْتِمَاعِيِّ الْفَاسِدِ فِي قَضَايَا الْقَتْلِ الْعَمْدِ، بِوَصْفِهِ ظَاهِرَةً اجْتِمَاعِيَّةً تَحْتَاجُ إِلَى تَوْصُفٍ وَتَحْلِيلٍ مِنْ حَيْثُ اسْتِبَابُهُ وَصُورُهُ، وَالْأَثَارُ الْمُرتَبِتَةُ عَلَيْهِ فِي الْمُجْتَمَعِ اللَّيْبِيِّ، وَالْمَنْهَجَ التَّقْدِيرِيَّ الْمُتَمَثِّلَ فِي تَقْدِيرِ هَذَا الْعُرْفِ الْفَاسِدِ وَبَيَانِ حُكْمِهِ الشَّرْعِيِّ مَدْعُومًا بِأَدْلَةٍ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَبَعْضِ مِنَ الْخُلُولِ لِلْحَدِّ مِنْ تَطْبِيقِهِ وَاللُّجُوءِ إِلَيْهِ.

الأثر لغة:

أَثْرٌ: الْأَثْرُ: بَقِيَّةُ الشَّيْءِ، وَ الْجَمْعُ أَثَارٌ، وَ التَّأثيرُ: إِبْقَاءُ الْأَثْرِ فِي الشَّيْءِ (6) وَلَهُ ثَلَاثَةُ أَصُولٍ:

"تَقْدِيمُ الشَّيْءِ": يُقَالُ: أَثَرْتُ بِأَنْ أَفْعَلَ كَذَا، مَعْنَاهُ: أَفْعَلْتُ أَوَّلَ كُلِّ شَيْءٍ، وَمِنْهُ (الْإِبْتِذَارُ (7)): "ذَكَرَ الشَّيْءُ": يُقَالُ: أَثَرْتُ الْحَدِيثَ أَثْرًا، مِنْ بَابِ قَوْلِكَ نَقَلْتُهُ، وَالْأَثْرُ اسْمٌ مِنْهُ، وَحَدِيثٌ مَأْثُورٌ أَيْ: مَنْقُولٌ (8)

العرف لغة:

الْعُرْفُ وَالرِّاءُ وَالْفَاءُ، هَذِهِ أَصُولٌ صَحِيحَةٌ يَدُلُّ أَحَدُهَا عَلَى تَنَاقُحِ الشَّيْءِ، وَالْأَخْرُ عَلَى السُّكُونِ وَالطَّمَانِينَةِ (10)

العرف اصطلاحاً:

مصدر هُوَ مَا اسْتَقَرَّتْ النُّفُوسُ عَلَيْهِ بِشَهَادَةِ الْعُقُولِ، وَتَلَقَّتْهُ الطَّبَائِعُ بِالْقَبُولِ (11)، وَلَا يُصَدَّقُ إِلَّا عَلَى الْعَادَةِ الْجَمَاعِيَّةِ دُونَ مَا يَتَعَوَّدُهُ قَرْدٌ وَاحِدٌ

الصُّدُوقُ فِي آسَاسِهِ فِعْلًا مَحْمُودٌ لِلتَّأَزُّرِ وَالتَّعَاوُنِ الْمُنْتَظَمِ فِي سَبِيلِ التَّرَابُطِ الْإِجْتِمَاعِيِّ بَيْنَ أَفْرَادِ الْقَبِيلَةِ، وَلَكِنَّ الْإِزَامَةَ لِدَفْعِ تِلْكَ الْإِشْتِرَاكَاتِ فِي دِيَةِ الْقَتْلِ الْعَمْدِ هُوَ مُخَالِفٌ لِلشَّرِيعَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ، ثُمَّ إِهْدَارُ هَذِهِ الْمَبَالِغِ الْمَالِيَّةِ فِي غَيْرِ بَابِ صَرْفِهَا. وَالَّذِي مِنَ الْمُفْتَرَضِ أَنْ تَكُونَ أَوْجُهُ الصَّرْفِ لِهَذَا الصُّدُوقِ لَا تَخْتَصُّ بِهَذَا الْأَمْرِ.. وَفِي حَالِ امْتِنَاعٍ أَوْ مَعَارَضَةٍ أَحَدٍ مِنَ أَفْرَادِ الْقَبِيلَةِ عَنِ الْمُشَارَكَةِ فِي الدَّفْعِ. يُقَاطِعُ وَيَسْتَنْجِنُ فِعْلُهُ هَذَا، وَيُعَاقِبُ بِعَدَمِ مَأَزْرَتِهِ فِي الْأَتْرَاجِ، وَيُقَاطِعُ، وَعَدَمُ إِعَانَتِهِ فِي آيِ مَصَابٍ يَقَعُ فِيهِ، أَوْ آيِ أَمْرٍ يَحْتَاجُهُ مِنَ مُسَانَدَةِ الْقَبِيلَةِ، وَيَصِيرُ مَنبُودًا مُخَالِفًا لِرَأْيِ الْجَمَاعَةِ

#### 4- الْحَرَجُ الْإِجْتِمَاعِيُّ لِلتَّنَازُلِ عَنِ حُقُوقِ أَوْلِيَاءِ الدِّمِ:

تَكْلِيفُ أَوْلِيَاءِ الدِّمِ لِلْمَجْنِيِّ عَلَيْهِ مَا لَا يُطِيقُونَهُ.. وَذَلِكَ بِإِجْبَارِهِمْ عَلَى التَّنَازُلِ عَنِ حَقِّهِمْ فِي الْمَطْلَبَةِ بِالْقِصَاصِ، أَوْبَعْضُ مِنْهُ تَحْتَ وَطَاءِ الْحَرَجِ الْإِجْتِمَاعِيِّ. أَخَذًا وَامْتِنَالًا لِلْقَاعِدَةِ الْعُرْفِيَّةِ فِي ذَلِكَ: (مَنْ رَقَدَ لِلسَّيِّئَةِ يَزُقُّهُ لِلسَّيِّئِ) (22)، بِمَعْنَى مَنْ تَحَمَّلَ وَقُوعَ الْجُرْمِ وَالْأَذَى.. عَلَيْهِ أَنْ يَتَحَمَّلَ بَقِيَّةَ ذَلِكَ، بِالتَّنَازُلِ عَنْ حَقِّهِ، وَعَدَمِ الْمَطْلَبَةِ بِالْقِصَاصِ مِنَ الْجَانِي، وَأَنْ يَأْخُذُوا بِجَاهِهِمْ وَمَقَامِهِمْ بِأَنْ قَصَدُوهُمْ لِطَلْبِ التَّنَازُلِ، وَتَسْوِيَةِ الْقَضِيَّةِ، بِحُجَّةٍ أَنْ أُجْبَهَاءَ قَبَائِلَ أُخْرَى قَصَدَتْهُمْ فِي ذَلِكَ، وَلِزَامًا عَلَيْهِمْ بِأَنْ يُطِيعُوهُمْ وَذَلِكَ بِقَبُولِ جَاهِنَا عِنْدَكُمْ، وَنَحْنُ إِنبَاءً عُمُومَةً.. حَيْثُ قِيلَ فِي ذَلِكَ: (لِجَوَادٍ عِنْدَ هَلِيَا تَكْبَرُ) (23) وَإِذَا لَمْ يَتِمَّ الْمُوَافَقَةُ عَلَى طَلِبِهِمْ.. يُقَاطِعُونَ، وَلَنْ تَقِفَ الْقَبِيلَةُ مَعَهُمْ فِي آيِ حُطْبٍ يَخْدُتُ لَهُمْ، وَلَا يُوَازِرُهُمْ الْقَبِيلَةُ فِي آيِ مَصَابٍ يَلْمُ بِهِمْ، وَيُصِحُّونَ مَنبُودِينَ فِي أَوْسَاطِ الْقَبِيلَةِ، وَهَذَا يُصِحُّونَ فِي حَرَجٍ مِنْ أَمْرِهِمْ، وَيَبْنِ خِيَارَيْنِ.. إِمَّا قَبُولَ التَّسْوِيَةِ كَمَا طَلِبَ مِنْهُمْ وَهَذَا الضَّغَطُ مِنْ أُجْبَهَاءِ قَبِيلَتِهِمْ، وَإِمَّا رَفْضَهُ.. فَيُصِحُّونَ مُبْعِدِينَ وَمُقَاطِعِينَ فِي أَوْسَاطِ الْقَبِيلَةِ، وَإِذَا كَانَ هُنَاكَ اجْتِمَاعٌ لِلْقَبِيلَةِ غَيْرَ مُرْحَبٍ بِهِمْ فِيهِ.

#### 5- عَدَمُ الْمُمَانَلَةِ فِي الْقِصَاصِ مِنَ الْجَانِي:

يُقْصَدُ بِعَدَمِ الْمُمَانَلَةِ عِنْدَ الْقِصَاصِ.. هُوَ اخْتِلَافُ طَرِيقَةِ الْقِصَاصِ بِاخْتِلَافِ الْأَشْخَاصِ، وَكَيْفِيَّةِ طَرِيقَةِ الْقَتْلِ، وَمَكَانِ الْقَتْلِ.. بِحَيْثُ كُلُّ مَقْتُولٍ بِاخْتِلَافِ شَخْصِيَّةِ، وَمَرْكَزِهِ فِي الْمَجْتَمَعِ وَالْقَبِيلَةِ.. صُورَةٌ خَاصَّةٌ لِلْقِصَاصِ لَهُ، تَسَاوِيهِ فِي الْمَكَانَةِ الْإِجْتِمَاعِيَّةِ.. وَمِثَالُ ذَلِكَ إِذَا كَانَ الْقَتِيلُ هُوَ شَيْخُ الْقَبِيلَةِ، أَوْ شَخْصِيَّةٌ مَرْمُوقَةٌ وَلَهَا مَكَانَتُهَا وَهَيْبَتُهَا.. فَحِينَ الْقِصَاصِ لَهُ لَا يَفْتَصَّرُ مِنَ الْقَاتِلِ فَقَطْ.. بَلْ وَزِيَادَةً عَلَى ذَلِكَ عَدَّةُ رِجَالٍ؛ بِحُجَّةِ الْمَكَانَةِ وَالْقَدْرِ لِهَذَا الشَّيْخِ.. تَطْبِيقًا لِلْقَاعِدَةِ الْعُرْفِيَّةِ الْمُتَمَثِّلَةِ فِي الْمَثَلِ الشَّعْبِيِّ: (وَبِنْ تَجِي لِلنَّاسِ اخْلِفْ بِشَيْخِهِمْ) (24) وَلَا يُقْصَدُ بِالْخَلْفِ هُنَا الْخَلْفُ بِغَيْرِ اللَّهِ، فَهَذَا لَا يَجُوزُ شَرْعًا، وَيُعْتَبَرُ شَرَكًا بِاللَّهِ لِقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (مَنْ خَلَفَ بِغَيْرِ اللَّهِ فَقَدْ كَفَرَ أَوْ اشْرَكَ) (25) وَقَوْلُهُ إِضَافًا: (مَنْ كَانَ حَالِفٌ فَلْيُخْلِفْ بِاللَّهِ أَوْ لِيُصْنُتْ) (26)، وَإيضًا تَعَلُّطُ الْعُقُوبَةِ إِذَا كَانَ الْقَتْلُ غَدْرًا.. وَذَلِكَ بِقَتْلِ رَجُلٍ آخَرَ مَعَ الْقَاتِلِ، أَوْ تَسْجِيلِ رَجُلٍ آخَرَ عَلَى قَبِيلَةِ الْجَانِي تَغْلِيظًا عَلَيْهِمْ، وَيَتَّقُونَ بِهِ وَدَفْعًا بِأَنْ لَا يَقْتُلَ مِنْهُمْ أَحَدًا إِذَا قُتِلَ هَذِهِ الْقَبِيلَةُ مِنَ الْقَبِيلَةِ الْجَانِي.. وَتَغْلِيظُ الْعُقُوبَةِ فِي هَذَا جَاءَ أَخَذًا لِلْقَاعِدَةِ الْعُرْفِيَّةِ الْمُتَمَثِّلَةِ فِي الْمَثَلِ الشَّعْبِيِّ (الِي يَأْمِنُكَ مَا تَحُونَهُ وَلَوْ كُنْتَ حَايِنًا) (27)، آيِ بِمَعْنَى لَا تَخُنْ مَنْ أَعْطَيْتَهُ الْأَمَانَ.. فَمَا بَالُكَ بِقَتْلِهِ غَدْرًا، بِكَوْنِ ذَلِكَ مِنَ الصِّفَاتِ الدَّمِيمَةِ، وَالْأَفْعَالِ الشَّيْبَعِيَّةِ.. وَتَعَلُّطُ الْعُقُوبَةِ أَيْضًا عِنْدَمَا يَقْتُلُ الرَّجُلُ الْمَرَاةَ.. وَذَلِكَ بِتَغْلِيظِهِ بِقَتْلِ الْجَانِي، وَرَجُلٍ آخَرَ.. أَوْ قَتْلِ الْجَانِي وَتَسْجِيلِ رِجَالٍ عَلَى قَبِيلَتِهِ.. فَعُقُوبَةُ الْإِعْتِدَاءِ عَلَيْهَا تُعْتَبَرُ عَيْنًا كَبِيرًا، وَوَسْمَةٌ عَارٍ تَطَالُ عَائِلَةَ الْجَانِي وَقَبِيلَتَهُ.. حَيْثُ كَانَ هَذَا التَّغْلِيظُ

5- سُلْطَانُ الْعُرْفِ عَلَى النَّفْسِ وَلَوْ كَانَ مُخَالِفًا لِلشَّرِيعَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ، وَدُلِّلَ عَلَى سُلْطَانِ الْعُرْفِ عَدَمُ التَّوْفِيقِ بَيْنَ اتِّبَاعِ مَا جَاءَ بِدَلِيلٍ شَرْعِيٍّ صَحِيحٍ، وَيَبْنِ الْعَادَاتِ.. إِذْ كَثِيرًا مَا تَجِدُ أَفْرَادًا مِنَ الْقَبِيلَةِ لَا يَزُونَ فَائِدَةً مِنْ وَرَاءِ بَعْضِ مِنْ هَذِهِ الْأَحْكَامِ الْعُرْفِيَّةِ الْفَاسِدَةِ، وَلَكِنَّهُمْ عَلَى الرَّغْمِ مِنْ ذَلِكَ لَا يَسْتَطِيعُونَ الْإِفْلَاحَ عَنْهَا؛ لِأَنَّهُمْ أَصْبَحُوا أُسْرَى مَا أَلْفُوا عَلَيْهِ.

6- تَنَاوِي فِكْرَةَ النَّارِ فِي نَفْسِ الْأَطْفَالِ؛ لِأَنَّهُمْ شَبُّوا عَلَى ذَلِكَ بِأَفْعَالِ قُدُوتِهِمْ الْكِبَارِ.. حَتَّى وَلَوْ كَانَ الَّذِي يَنَارُ لَهُ "الْجَانِي" بِمُوتِهِ حِينَ تَجْنِيهِ عَلَى الْآخَرِينَ.

- الْمُنْحَتُ النَّائِي: بَعْضُ مِنْ مَظَاهِرِ الْعُرْفِ الْإِجْتِمَاعِيِّ الْفَاسِدِ فِي قَضَايَا الْقَتْلِ الْعَمْدِ:

لِلْعُرْفِ الْإِجْتِمَاعِيِّ الْفَاسِدِ فِي قَضَايَا الْقَتْلِ الْعَمْدِ مَظَاهِرٌ وَأَشْكَالٌ مُخْتَلِفَةٌ، وَعَلَى الرَّغْمِ مِنْ اخْتِلَافِ أَشْكَالِ هَذِهِ الْعُرْفِ.. إِلَّا أَنَّهُ فِي مُخْتَلَفِ صُورِهِ بِقُومِ عَلَى آسَاسٍ وَاحِدٍ يَتَمَثَّلُ فِي مُخَالَفَتِهِ لِلشَّرِيعَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ، إِمَّا بِضَيَاعِ حُقُوقِ الْمَجْنِيِّ عَلَيْهِ وَمَنْ عَدَهُ أَوْلِيَاءِ الدِّمِ، أَوْ بِالظُّلْمِ وَالتَّجَنِّيِ عَلَى مَنْ لَا وُزَرَ لَهُ فِي ذَلِكَ.. وَهِيَ كَالآتِي:

#### 1- مَنَاصِرَةُ الْقَاتِلِ الْعَمْدِ:

تَتَحَمَّلُ الْقَبِيلَةُ تَوْفِيرَ الْجَمَاعَةِ لِقَرْدِ الْقَبِيلَةِ حَتَّى وَإِنْ كَانَ هَذَا الْقَرْدُ قَدْ قُتِلَ عَمْدًا.. فَتُقُومُ الْقَبِيلَةُ بِجَمَاعَتِهَا، أَوْ غَضَ الصَّرْفِ عَنْ أَمَاكِنِ تَوَاجُدِهِ وَهُرُوبِهِ مِنْ تَطْبِيقِ الْقَانُونِ وَنَيْلِ جَزَاءِهِ جَزَاءً فِعْلِيًّا.. وَأَخْيَانًا أُخْرَى حَتَّى الْإِتْفَاقِ بِأَنْ تَتَكَلَّفَ قَبِيلَةٌ مُحَايِدَةً تَسْلِيمَهُ إِلَى جِهَةٍ أَمْنِيَّةٍ يَتِمُّ الْإِتْفَاقُ عَلَيْهَا لِتَوْفِيرِ لَهُ الْجَمَاعَةِ، وَيَكُونُ فِي مَأْمَنِ مِنْ قِيَامِ أَوْلِيَاءِ الدِّمِ بِقَتْلِهِ.. وَلَيْسَ حَتَّى يَقُومَ عَلَيْهِ الْقِصَاصُ.. تَطْبِيقًا لِلْقَاعِدَةِ الْعُرْفِيَّةِ الْمُتَمَثِّلَةِ فِي الْمَثَلِ الشَّعْبِيِّ: (مَا يَرِدُ مِنْ غَيْرِ بَنَاتِ خَيْلِكَ) (18) وَ(مَا تَمَسَّحَ دَمْعُكَ إِلَّا يَدُكَ). (19) وَبَعْدَ حِينَ مِنَ الزَّمَنِ تَتَوَاصَلُ قَبِيلَةُ الْجَانِي مَعَ قَبِيلَةٍ أُخْرَى تَرْبُطُهَا عِلَاقَةٌ قَوِيَّةٌ وَلَهَا قَبُولٌ وَحُضُورٌ مُؤَثَّرٌ عِنْدَ قَبِيلَةِ الْمَجْنِيِّ عَلَيْهِ، تَكُونُ طَرَفًا مُحَايِدًا مَهْمَتُهَا الْمُبْدِيَّةُ تَأْمِينُ قَبُولِ تَقَدُّمِ قَبِيلَةِ الْجَانِي لِتَقْدِيمِ الْعَزَاءِ، ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ فَتُحْمَلُ لِتَسْوِيَةِ الْقَضِيَّةِ عَنْ طَرِيقِ دَفْعِ الدِّيَّةِ، وَمَا يَشْرَطُهُ أَوْلِيَاءُ الدِّمِ لِلْمَجْنِيِّ عَلَيْهِ كَعَدَمِ تَوَاجُدِهِ مُجَدَّدًا فِي هَذِهِ الْمَدِينَةِ أَوْ تِلْكَ، أَوْ مَا سِوَاهَا مِنَ الشَّرُوطِ الَّتِي يَشْرَطُهَا أَوْلِيَاءُ الدِّمِ.

#### 2- تَهْجِيرُ عَائِلَةِ الْجَانِي:

تَهْجُرُ عَائِلَةَ الْجَانِي بَعْدَ قِيَامِ إِيْمِهِمْ بِجَرِيْمَةِ الْقَتْلِ الْعَمْدِ.. إِلَى مَدِينَةٍ أُخْرَى تَكُونُ بَعِيدَةً عَنِ الْمَدِينَةِ الَّتِي يَقُطِنُهَا أَهْلُ الْمَجْنِيِّ عَلَيْهِ.. وَهَذَا التَّرْجِيلُ يَكُونُ بِأَمْرِ مِنْ أُجْبَهَاءِ قَبِيلَةِ الْجَانِي إِمَّا لِلْمُحَافَظَةِ عَلَى أَفْرَادِ الْعَائِلَةِ وَهُوَ نَوْعٌ مِنْ تَوْفِيرِ الْجَمَاعَةِ لَهُمْ، أَوْ تَمْهيدًا إِلَى مَسَاعِي تَسْوِيَةِ قَضِيَّةِ الْقَتْلِ مُسْتَقْبَلًا أَخَذًا بِالْقَاعِدَةِ الْعُرْفِيَّةِ الْمُتَمَثِّلَةِ فِي الْمَثَلِ الشَّعْبِيِّ: (الْعَيْطُ غَدِيرٌ صَبُورُهُ يَنْزَحُ) (20) أَوْ اتِّقَاءُ الْوُقُوعِ فِي مُوَاجَهَةِ دَاخِلِ الْحَيِّ السَّكِّيِّ الَّذِي يَقُطِنُهُ الْجَانِي، وَالَّتِي تَكُونُ أَحْيَانًا كَثِيرَةً مُسَلَّحَةً جَزَاءً رَدَّةً فِعْلًا مِنْ عَائِلَةِ الْمَجْنِيِّ عَلَيْهِ، وَإِنْبَاءً قَبِيلَتِهِ.. وَهُمْ بِذَلِكَ يُحَافِظُونَ عَلَى أَفْرَادِ قَبِيلَتِهِمْ، وَالْمُحَافَظَةُ عَلَى هَيْبَةِ الْقَبِيلَةِ مِنَ التَّعَدِّيِ عَلَيْهَا؛ لِأَنَّ هَذَا الْفِعْلَ سَوْفَ يَقُودُهُمْ لِغَلِيٍّ مُشَابِهٍ لَهُ.. وَذَلِكَ مِنْ بَابِ رَدِّ هَيْبَةِ الْقَبِيلَةِ..

#### 3- إِثْقَالُ كَاهِلِ الْعَائِلَةِ (21) وَالْقَبِيلَةِ فِي دَفْعِ الدِّيَّةِ لِلْقَتْلِ الْعَمْدِ:

لِزَامِ أَفْرَادِ الْقَبِيلَةِ لِلْمُشَارَكَةِ فِي دَفْعِ الدِّيَّةِ لِلْقَتْلِ الْعَمْدِ.. عَنْ طَرِيقِ الْإِشْتِرَاكَاتِ الْمَالِيَّةِ فِي صُنْدُوقِ الْقَبِيلَةِ، وَتَكُونُ ذَلِكَ عَلَى كُلِّ مَنْ بَلَغَ سِنَّ الرُّشْدِ، وَعَلَى كُلِّ فَرْدٍ مِنْ أَفْرَادِ الْقَبِيلَةِ، غَنِيًّا كَانَ أَمْ فَقِيرًا.. وَوُسْتُنْتَى النِّسَاءِ مِنْ ذَلِكَ.. وَهَذَا

1- الحُكْمُ الشَّرْعِيُّ فِي مُنَاصَرَةِ الْقَاتِلِ الْعَمْدِ:  
 إِنَّ فِي تَطْبِيقِ هَذَا الْعُرْفِ وَالَّذِي يَفْضِي بِالسُّرْتِ عَنْ الْجَانِي وَالْمَدَارَاتِ عَنْهُ، وَتَوْفِيرِ الْجَمَاعَةِ لَهُ، وَعَصَى الطَّرْفِ عَنْ إِجْرَامِهِ.. بَلَاءٌ عَظِيمٌ.. إِذْ فِيهِ مِنْ التَّوَاصِي وَالْعَوَاوِنِ عَلَى السُّكُوتِ عَنِ الْمُنْكَرِ، وَرِعَايَةِ الْمُفْسِدِينَ فِي الْمَجْتَمَعِ.. وَفِيهِ إِهْمَالٌ لِقَاعِدَةِ عَظِيمَةٍ مِنْ قَوَاعِدِ الدِّينِ.. أَلَا وَهِيَ: الْأَمْرُ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيُ عَنِ الْمُنْكَرِ.. حَيْثُ قَالَ تَعَالَى: «كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ» (34) وَقَوْلُهُ تَعَالَى: «وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ» (35) وَقَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (مَنْ رَأَى مِنْكُمْ مُنْكَرًا فَلْيُعَيِّرْهُ بِيَدِهِ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَبِلِسَانِهِ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَبِقَلْبِهِ وَذَلِكَ أَضْعَفُ الْإِيمَانِ) (36) فَمُنَاصَرَةُ الْقَاتِلِ الْعَمْدِ، وَإِيوَاءُهُ وَجَمَاعَتُهُ.. بَعْدُ مُنْكَرًا لَا يَجُوزُ فِعْلُهُ.. فَيَحْرَمُ إِيوَاءُ الْجَانِي أَوْ السُّرْتِ عَلَيْهِ.. وَقَدْ ثَبِتَ عَنْهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ: (لَعَنَ اللَّهُ مَنْ أَوَى مُخْدَبًا) (37)

2- الحُكْمُ الشَّرْعِيُّ فِي تَهْجِيرِ عَائِلَةِ الْجَانِي:  
 إِذَا طَلَبَ أَوْلِيَاءُ الدَّمِ أَنْ يَتَصَالَحُوا مَعَ الْقَاتِلِ عَلَى أَنْ يَرْتَجِلَ عَنْ بَلَدِ أَوْلِيَاءِ الدَّمِ نَهَائِيًّا وَلَا يَعُودَ إِلَيْهَا.. أَوْ أَنْ يَرْتَجِلَ مَدَّةً مُحَدَّدَةً مِنَ الزَّمَنِ يُحَدِّدُونَهَا لَهُ.. فَإِنْ عَادَ قَبْلَهَا فَمِنْ حَقِّهِمْ أَنْ يَطْلُبُوا الْقِصَاصَ، وَهَذَا بَعْدَ ثُبُوتِ الدَّمِ، أَوْ يُعَاوَدُوا الْخُصُومَةَ إِنْ كَانَ قَبْلَ ثُبُوتِ الدَّمِ أَوْ رَضِيَ أَوْلِيَاءُ الدَّمِ وَالْجَانِي بِذَلِكَ.. فَالشَّرْطُ جَائِزٌ وَالصُّلْحُ لَازِمٌ عَلَى الْقَوْلِ الْمُعْتَبَرِ عِنْدَ الْمَالِكِيَّةِ فِي الرَّجُلِ يَفْتُلُ الرَّجُلَ عَمْدًا فَيَجِبُ لَهُ دَمُهُ فَيُصَالِحُهُ وَلِيُهُ عَلَى شَيْءٍ أَخَذَهُ مِنْهُ، وَيَشْتَرِطُ عَلَيْهِ أَنْ يَخْرُجَ مِنْ حَاضِرَتِهِ إِلَى مَوْطِنٍ كَذَا سِينِينَ مَعْلُومَةٍ.. أَوْ أَبَدًا، أَوْ لَا يَدْخُلُ مَوْضِعَ كَذَا.. "أَنَّ الصُّلْحَ جَائِزٌ وَالشَّرْطُ لَازِمٌ" (38) وَفِي كِتَابِ ابْنِ حَبِيبٍ (39) عَنْ الْقَاتِلِ يُصَالِحُ عَلَى أَنْ يَرْحَلَ مِنْ بَلَدِ وَاوَةِ الْمَفْثُولِ وَلَا يَسَاكِمَهُمْ، فَقَالَ: "هَذَا جَائِزٌ.. وَقَدْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَوْحِشِي" (40) قَاتِلُ حَمْرَةَ (41): (عَيَّبَ عَنِّي وَجْهَكَ لَا ارَاكَ) (42) أَمَا بِمَا يَتَعَلَّقُ بِبَنَاتِ الْعَائِلَةِ وَالذِّيهِ أَوْ إِخْوَتِهِ، أَوْ غَيْرِهِمْ.. فَلَا عِلَاقَةَ لَهُمْ بِهِدِ الْجِنَايَةِ، وَلَا يَجُوزُ مَعَاقِبَتُهُمْ بِجُرْمِ لَمْ يَرْتَكِبُوهُ.. لَا يَدْخُلُ مَالٌ وَلَا يَخْرُجُ مِنَ الْبَلَدِ: لِأَنَّ ذَلِكَ ظُلْمٌ، وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى يَقُولُ: «وَلَا تَرَرُوا وَارْزُقُوا وَارْزُقُوا» (43) وَقَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (لَا يُؤْخَذُ الرَّجُلُ بِجَرِيرَةِ أَخِيهِ أَوْ أَبِيهِ) (44) إِلَّا أَنْ تَثَبَّتَ بَيِّنَةٌ لَا تُبْسُ فِيهَا أَنْ وَالِدُ الْجَانِي وَإِخْوَتُهُ شُرَكَاءُ لَهُ فِي الْجِنَايَةِ.. وَبَلَرْمَهُمْ مَعَهُ مِنْهَا شَيْءٌ، فَحَالُهُمْ حِينَئِذٍ كَحَالِ الْجَانِي مِنْ جَوَازِ الصُّلْحِ عَلَى الرَّحِيلِ، أَوْ يَنْفَدُ فِيهِمُ الْقِصَاصُ.

3- الحُكْمُ الشَّرْعِيُّ فِي إِثْقَالِ كَاهِلِ الْعَائِلَةِ وَالْقَبِيلَةِ فِي دَفْعِ دِيَةِ الْقَتْلِ الْعَمْدِ:  
 الْإِزَامُ الْعَائِلِيَّةُ، أَوْ أَفْرَادِ الْقَبِيلَةِ فِي دَفْعِ الدِّيَةِ لِلْقَتْلِ الْعَمْدِ.. هُوَ الْإِزَامُ بِمَا لَمْ يَشْرَعَهُ اللَّهُ-سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى-وَأَكْلٌ لِأَمْوَالِ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ وَمِنْ غَيْرِ وَجْهِ حَقٍّ.. حَيْثُ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي هَذَا: (لَا يَحِلُّ مَالٌ أَمْرِيٍّ مُسْلِمٍ إِلَّا بِطَيْبِ نَفْسِي مِنْهُ) (45) وَهَذَا الْإِزَامُ يَدْخُلُ فِي الْحُكْمِ بِغَيْرِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ، وَالْإِزَامُ النَّاسِ بِمَا لَمْ يَلْزَمَهُمُ اللَّهُ، وَإِجَابُ هَذِهِ الْأَمْوَالِ عَلَيْهِمْ، وَلَمْ يُوجِبْهَا اللَّهُ، وَفِيهِ مُخَالَفَةٌ لِلْمُقْتَضَاتِ الشَّرْعِيَّةِ: لِمَا فِيهِ مِنْ مُسَاعَدَةِ الْمُعْتَدِي، وَتَشْجِيعِهِ عَلَى الْإِعْتِدَاءِ مَا دَامَتْ قَبِيلَتُهُ تُسَاعِدُهُ وَتُنَاصِرُهُ وَتَعَيِّنُهُ فِي دَفْعِ مَا يَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ. (46).

4- الحُكْمُ الشَّرْعِيُّ فِي الْحَرَجِ الْاجْتِمَاعِيِّ لِلتَّنَازُلِ عَنْ حُقُوقِ أَوْلِيَاءِ الدَّمِ فِي الْقَتْلِ الْعَمْدِ:

إِذَا طَلَبَ أَوْلِيَاءُ الدَّمِ أَنْ يَتَصَالَحُوا مَعَ الْقَاتِلِ عَلَى أَنْ يَرْتَجِلَ عَنْ بَلَدِ أَوْلِيَاءِ الدَّمِ نَهَائِيًّا وَلَا يَعُودَ إِلَيْهَا.. أَوْ أَنْ يَرْتَجِلَ مَدَّةً مُحَدَّدَةً مِنَ الزَّمَنِ يُحَدِّدُونَهَا لَهُ.. فَإِنْ عَادَ قَبْلَهَا فَمِنْ حَقِّهِمْ أَنْ يَطْلُبُوا الْقِصَاصَ، وَهَذَا بَعْدَ ثُبُوتِ الدَّمِ، أَوْ يُعَاوَدُوا الْخُصُومَةَ إِنْ كَانَ قَبْلَ ثُبُوتِ الدَّمِ أَوْ رَضِيَ أَوْلِيَاءُ الدَّمِ وَالْجَانِي بِذَلِكَ.. فَالشَّرْطُ جَائِزٌ وَالصُّلْحُ لَازِمٌ عَلَى الْقَوْلِ الْمُعْتَبَرِ عِنْدَ الْمَالِكِيَّةِ فِي الرَّجُلِ يَفْتُلُ الرَّجُلَ عَمْدًا فَيَجِبُ لَهُ دَمُهُ فَيُصَالِحُهُ وَلِيُهُ عَلَى شَيْءٍ أَخَذَهُ مِنْهُ، وَيَشْتَرِطُ عَلَيْهِ أَنْ يَخْرُجَ مِنْ حَاضِرَتِهِ إِلَى مَوْطِنٍ كَذَا سِينِينَ مَعْلُومَةٍ.. أَوْ أَبَدًا، أَوْ لَا يَدْخُلُ مَوْضِعَ كَذَا.. "أَنَّ الصُّلْحَ جَائِزٌ وَالشَّرْطُ لَازِمٌ" (38) وَفِي كِتَابِ ابْنِ حَبِيبٍ (39) عَنْ الْقَاتِلِ يُصَالِحُ عَلَى أَنْ يَرْحَلَ مِنْ بَلَدِ وَاوَةِ الْمَفْثُولِ وَلَا يَسَاكِمَهُمْ، فَقَالَ: "هَذَا جَائِزٌ.. وَقَدْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَوْحِشِي" (40) قَاتِلُ حَمْرَةَ (41): (عَيَّبَ عَنِّي وَجْهَكَ لَا ارَاكَ) (42) أَمَا بِمَا يَتَعَلَّقُ بِبَنَاتِ الْعَائِلَةِ وَالذِّيهِ أَوْ إِخْوَتِهِ، أَوْ غَيْرِهِمْ.. فَلَا عِلَاقَةَ لَهُمْ بِهِدِ الْجِنَايَةِ، وَلَا يَجُوزُ مَعَاقِبَتُهُمْ بِجُرْمِ لَمْ يَرْتَكِبُوهُ.. لَا يَدْخُلُ مَالٌ وَلَا يَخْرُجُ مِنَ الْبَلَدِ: لِأَنَّ ذَلِكَ ظُلْمٌ، وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى يَقُولُ: «وَلَا تَرَرُوا وَارْزُقُوا وَارْزُقُوا» (43) وَقَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (لَا يُؤْخَذُ الرَّجُلُ بِجَرِيرَةِ أَخِيهِ أَوْ أَبِيهِ) (44) إِلَّا أَنْ تَثَبَّتَ بَيِّنَةٌ لَا تُبْسُ فِيهَا أَنْ وَالِدُ الْجَانِي وَإِخْوَتُهُ شُرَكَاءُ لَهُ فِي الْجِنَايَةِ.. وَبَلَرْمَهُمْ مَعَهُ مِنْهَا شَيْءٌ، فَحَالُهُمْ حِينَئِذٍ كَحَالِ الْجَانِي مِنْ جَوَازِ الصُّلْحِ عَلَى الرَّحِيلِ، أَوْ يَنْفَدُ فِيهِمُ الْقِصَاصُ.

إِذَا طَلَبَ أَوْلِيَاءُ الدَّمِ أَنْ يَتَصَالَحُوا مَعَ الْقَاتِلِ عَلَى أَنْ يَرْتَجِلَ عَنْ بَلَدِ أَوْلِيَاءِ الدَّمِ نَهَائِيًّا وَلَا يَعُودَ إِلَيْهَا.. أَوْ أَنْ يَرْتَجِلَ مَدَّةً مُحَدَّدَةً مِنَ الزَّمَنِ يُحَدِّدُونَهَا لَهُ.. فَإِنْ عَادَ قَبْلَهَا فَمِنْ حَقِّهِمْ أَنْ يَطْلُبُوا الْقِصَاصَ، وَهَذَا بَعْدَ ثُبُوتِ الدَّمِ، أَوْ يُعَاوَدُوا الْخُصُومَةَ إِنْ كَانَ قَبْلَ ثُبُوتِ الدَّمِ أَوْ رَضِيَ أَوْلِيَاءُ الدَّمِ وَالْجَانِي بِذَلِكَ.. فَالشَّرْطُ جَائِزٌ وَالصُّلْحُ لَازِمٌ عَلَى الْقَوْلِ الْمُعْتَبَرِ عِنْدَ الْمَالِكِيَّةِ فِي الرَّجُلِ يَفْتُلُ الرَّجُلَ عَمْدًا فَيَجِبُ لَهُ دَمُهُ فَيُصَالِحُهُ وَلِيُهُ عَلَى شَيْءٍ أَخَذَهُ مِنْهُ، وَيَشْتَرِطُ عَلَيْهِ أَنْ يَخْرُجَ مِنْ حَاضِرَتِهِ إِلَى مَوْطِنٍ كَذَا سِينِينَ مَعْلُومَةٍ.. أَوْ أَبَدًا، أَوْ لَا يَدْخُلُ مَوْضِعَ كَذَا.. "أَنَّ الصُّلْحَ جَائِزٌ وَالشَّرْطُ لَازِمٌ" (38) وَفِي كِتَابِ ابْنِ حَبِيبٍ (39) عَنْ الْقَاتِلِ يُصَالِحُ عَلَى أَنْ يَرْحَلَ مِنْ بَلَدِ وَاوَةِ الْمَفْثُولِ وَلَا يَسَاكِمَهُمْ، فَقَالَ: "هَذَا جَائِزٌ.. وَقَدْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَوْحِشِي" (40) قَاتِلُ حَمْرَةَ (41): (عَيَّبَ عَنِّي وَجْهَكَ لَا ارَاكَ) (42) أَمَا بِمَا يَتَعَلَّقُ بِبَنَاتِ الْعَائِلَةِ وَالذِّيهِ أَوْ إِخْوَتِهِ، أَوْ غَيْرِهِمْ.. فَلَا عِلَاقَةَ لَهُمْ بِهِدِ الْجِنَايَةِ، وَلَا يَجُوزُ مَعَاقِبَتُهُمْ بِجُرْمِ لَمْ يَرْتَكِبُوهُ.. لَا يَدْخُلُ مَالٌ وَلَا يَخْرُجُ مِنَ الْبَلَدِ: لِأَنَّ ذَلِكَ ظُلْمٌ، وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى يَقُولُ: «وَلَا تَرَرُوا وَارْزُقُوا وَارْزُقُوا» (43) وَقَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (لَا يُؤْخَذُ الرَّجُلُ بِجَرِيرَةِ أَخِيهِ أَوْ أَبِيهِ) (44) إِلَّا أَنْ تَثَبَّتَ بَيِّنَةٌ لَا تُبْسُ فِيهَا أَنْ وَالِدُ الْجَانِي وَإِخْوَتُهُ شُرَكَاءُ لَهُ فِي الْجِنَايَةِ.. وَبَلَرْمَهُمْ مَعَهُ مِنْهَا شَيْءٌ، فَحَالُهُمْ حِينَئِذٍ كَحَالِ الْجَانِي مِنْ جَوَازِ الصُّلْحِ عَلَى الرَّحِيلِ، أَوْ يَنْفَدُ فِيهِمُ الْقِصَاصُ.

امْتِنَالًا لِقَاعِدَةِ الْعُرْفِيَّةِ: (الْمَرْأَةُ لَا يَنْصَحُ وَلَا تَنْتَاهِمُ) (28) أَيُّ أَنْ الْمَرْأَةَ لَا يَلْحَقُ بِهَا الضَّمِيمُ، وَلَا الْإِهَانَةُ، وَلَا تُؤَاخَذُ عَلَى أفعالها: وَتَحْتَاجُ إِلَى نَوْعٍ مِنَ اللَّيُوتَةِ، وَبَسْطِ جَنَاحِ اللَّطْفِ وَالرَّفْقِ، وَالرَّحْمَةِ فِي مُعَامَلَتِهَا.. لِقَوْلِ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (رُؤْيُكَ يَا نَجِشَةٌ لَا تَكْتَسِرُ الْقَوَارِينُ) (29) وَقَوْلُهُ أَيْضًا: (اسْتَوْصُوا بِالنَّاسِ خَيْرًا) (30) وَمِنْ الْأَحْكَامِ الْعُرْفِيَّةِ فِي تَغْلِيظِ الْعُقُوبَةِ.. تَغْلِيظُ الْعُقُوبَةِ عِنْدَمَا يَفْتُلُ الرَّجُلُ طِفْلًا.. فَيُفْتَلُ فِي ذَلِكَ الطِّفْلِ الْقَاتِلِ وَرَجُلٌ آخَرَ.. اخْتِذَا بِالْقَاعِدَةِ الْعُرْفِيَّةِ: (مَا يَفْتُلُ الْعَيْلَ غَيْرَ الدَّيْلِ) (31) أَيُّ أَنَّهُ لَا يَتَعَدَّى عَلَى الطِّفْلِ إِلَّا أَرْدَلُ الْقَوْمِ.. فَكَلِمَةُ ذَيْلٍ جَاءَتْ مِنْ ذَيْلِ الدَّابَّةِ-أَجَلِكُمْ اللَّهُ-الَّذِي يَكُونُ فِي مُؤَخَّرَةِ الْحَيَوَانِ.. وَمِنْ الْمَوْرُوثِ الشَّعْبِيِّ وَصَفَ أَقَابِلِ النَّاسِ بِالرُّؤُوسِ.. وَيُقَالُ هَذَا رَاسٍ فِي قَوْمِهِ.. أَيُّ أَنَّهُ فِي مُقَدِّمَةِ الْخَبْرَيْنِ بَيْنَ قَوْمِهِ، وَذَلِكَ ذَيْلٌ ذَيْلٌ.. أَيُّ أَنَّهُ مَنْ أَرْدَلُ الْقَوْمِ.. وَمِنْ سَبَابِ تَغْلِيظِ الْعُقُوبَةِ الْعُرْفِيَّةِ إِضْطِاقُ طَرِيقَةِ الْقَتْلِ.. مِثْلُ الْإِفْدَامِ عَلَى الْإِعْتِدَاءِ الْعَمْدِ.. وَتَرْكُ الْمُعْتَدَى عَلَيْهِ مَرْمِيًا عَلَى قَارِعَةِ الطَّرِيقِ تَلْفُحُهُ الشَّمْسُ، حَتَّى يَفَارِقَ الْحَيَاةَ مُتَأْتِرًا بِجِرَاحِهِ.. أَوْ تَرَكَ الْقَتِيلَ مَرْمِيًا فِي مَكَانٍ قَفْرٍ وَحِينَ الْعُثُورُ عَلَيْهِ تَكُونُ مَلَامِحُهُ مُتَعَبِّرَةً مِنْ أَثَرِ نَهَشِ الْكِلَابِ وَالسَّبَاحِ-أَجَلِكُمْ اللَّهُ-فَتُعْلَقُ الْعُقُوبَةُ بِقَتْلِ الْجَانِي، وَتَسْجِيلُ رَجُلٍ آخَرَ عَلَى قَبِيلَةِ الْجَانِي، وَتَرْجِيلُ عَائِلَتِهِ..

- الْمَنِيحَةُ التَّالِيَةُ: الْأَثَارُ الْمُتَرْتَّبَةُ عَلَى تَطْبِيقِ الْعُرْفِ الْاجْتِمَاعِيِّ الْفَاسِدِ فِي الْقَتْلِ الْعَمْدِ:

يَنْتُجُ مِنْ تَطْبِيقِ الْعُرْفِ الْاجْتِمَاعِيِّ الْفَاسِدِ فِي قَضَايَا الْقَتْلِ الْعَمْدِ آثَارًا سَيِّئَةً عَلَى مُسْتَوَى الْفَرْدِ.. مِمَّا يَسَبِّبُ فِسَادًا فِي الْمَجْتَمَعِ.. وَهِيَ كَالآتِي:

1- إضعافُ الرِّوَابِطِ الْاجْتِمَاعِيَّةِ بَيْنَ أَفْرَادِ الْمَجْتَمَعِ، وَتَغْدِيَّةِ الْجَفْدِ بَيْنَ الْقَبَائِلِ، وَتَقْوِيَةِ سَطْوَةِ الْقَبَائِلِ الْكَبِيرَةِ، عَلَى الْقَبَائِلِ الصَّغِيرَةِ.. مِمَّا يَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ التَّسَبُّبُ فِي تَنَامِي الْكِرَاهِيَّةِ فِي أَوْسَاطِ الْمَجْتَمَعِ.

2- غِيَابُ الضَّمِيرِ الْأَخْلَاقِيِّ، وَزُرُقُ التَّسْوُوهِ الْاجْتِمَاعِيِّ.. حَيْثُ يَتَنَاقَضُ تَطْبِيقُ الْعُرْفِ الْاجْتِمَاعِيِّ الْفَاسِدِ فِي قَضَايَا الْقَتْلِ الْعَمْدِ مَعَ الْفِكْرِ الْاجْتِمَاعِيِّ.

3- التَّجَنِّيُّ بِظُلْمِ الْبَرِيءِ وَذَلِكَ بِأَخْذِ الثَّارِ مِنْهُ بِحُجَّةٍ أَنَّهُ مِنْ قَرَابَةِ الْجَانِي هُوَ ظَلَمٌ، وَوُقُوعٌ فِي مَحْطُورٍ شَرْعِيٍّ (لَا يُؤْخَذُ الرَّجُلُ بِجَرِيرَةِ أَخِيهِ أَوْ أَبِيهِ) (32).. (وَلَا تَرَرُوا وَارْزُقُوا وَارْزُقُوا) (43) وَهَذَا الظُّلْمُ يَقُودُ إِلَى ظُلْمِ آخَرَ يَفْتُلُ مَنْ لِعِلَاقَةٍ لَهُ بِمَنْ قُتِلَ.. تَحْتَ مَرَبْرَبِ الْقَتْلِ بِالْمِثْلِ، وَهَكَذَا يَخْتَلُ تَطْبِيقُ الْقِصَاصِ الْعَادِلِ، وَمُخَالَفَةُ شَرْعِ اللَّهِ فِي ذَلِكَ.

4- ضِيَاعُ مَصَالِحِ أَفْرَادِ الْقَبِيلَتَيْنِ الْمُتَنَاقِضَتَيْنِ.. بَعْدَمَ وَصُولِ كَلِّ مِنْهُمَا إِلَى مَصَالِحِهِ الشَّخْصِيَّةِ.. مِمَّا يَقُودُ ذَلِكَ إِلَى تَعَطُّلِ مَصَالِحِ الْعَامَّةِ فِي الْمَجْتَمَعِ.

5- تَرْجِيلُ عَائِلَةِ الْجَانِي إِلَى مَكَانٍ آخَرَ بَعِيدٍ عَنْ عَائِلَةِ الْمُجَنَّبِيِّ عَلَيْهِ، يَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ مَشَاقِقُ وَالْإِزَامَاتُ تُنْقَلُ كَاهِلِ عَائِلَةِ الْجَانِي، وَفِي كَثِيرٍ مِنَ الْأَخْيَانِ إِتْلَافُ مُمْتَلِكَاتِهِمْ، وَحَرْقُ مَنَازِلِهِمْ.. مِمَّا يَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ مَضَارٌّ لَاحْضِرُ لَهَا لِأَهْلِ الْجَانِي وَدَوْبِهِ.. فِي الْوَقْتِ الَّذِي لَمْ تَقْتَرَفْ فِيهِ آيَدَهُمْ أَيُّ جِرْمٍ أَوْ ذَنْبٍ.. وَهَذَا الْفِعْلُ يَقُودُ إِلَى إِفْسَادِ الْمُمْتَلِكَاتِ، وَتَشْرِيدِ الْعَائِلَاتِ. وَأَخْيَانًا كَثِيرَةً إِلَى انْقِطَاعِ الْأَطْفَالِ عَنِ الدِّرَاسَةِ، وَمَنْ كَانَ مِنْ إِبْنَائِهِمْ طَلَبَةٌ فِي الْجَامِعَاتِ.. مِمَّا يَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ جِرْمَاتُهُمْ مِنْ تَلْقِي الْعِلْمِ، وَتَعَتُّرِ مَسِيرَةِ الدِّرَاسَةِ.. وَهُوَ نَوْعٌ مِنَ التَّسَبُّبِ فِي إِفْسَادِ الْمَجْتَمَعِ.

- الْمَنِيحَةُ الرَّابِعَةُ: الْحُكْمُ الشَّرْعِيُّ فِي تَطْبِيقِ الْعُرْفِ الْفَاسِدِ فِي قَضَايَا الْقَتْلِ الْعَمْدِ:

النَّاتِجُ:  
1- إنَّ أسبابَ ظُهورِ العُرفِ الإِجتماعيِّ الفاسِدِ تَخْتَلِفُ في أشكالِها، وَلِكِنِّها تَتَّفِقُ في مضمُونِها، أَلَا وَهُوَ الفَسَادُ.. سِوَاها مِنْ حَيْثُ انْتِشَارُ الجَهِلِ وَالتَّخَلُّفِ المَعْرِفِيِّ المُوَدِّي إلى عَدَمِ الوَعْيِ المُحَصِّنِ مِنْ هَذِهِ الظَّاهِرَةِ.. وَذَلِكَ نَتَاجُ ضَعْفِ الوَازِعِ الدِّيَنِيِّ، وَتَوَارُثِ سُلْطَانِ هَذَا العُرفِ عَلَى التُّفُوسِ، وَطَلَبِ تَحْقِيقِ المَصَالِحِ الشَّخْصِيَّةِ لِلقائِمِينَ عَلَيْهِ.. وَلَوْ خَالَفَ تَطْبِيقُ هَذَا العُرفِ لِلشَّرِيعَةِ الإِسْلامِيَّةِ.. مِمَّا يُؤَدِّي هَذَا إلى تَوَارُثِ الفَسَادِ في المُجتمَعِ. نَتَاجُ تَطْبِيقِ هَذَا العُرفِ الإِجتماعيِّ الفاسِدِ.

2- إنَّ لُلعُرفِ الإِجتماعيِّ الفاسِدِ في قِصَايا القَتْلِ العَمْدِ مَظَاهِرَ وَاشْكَالَ مُخْتَلَفَةً.. وَعَلَى الرَّغْمِ مِنْ اِخْتِلَافِ اشْكَالِ هَذَا العُرفِ.. إِلا أَنَّهُ في مُخْتَلَفِ صُورِهِ يَفُومُ عَلَى اسَاسِ وَاحِدٍ.. يَتَمَثَّلُ في مُخَالَفَتِهِ لِأَحْكامِ الشَّرِيعَةِ الإِسْلامِيَّةِ.. إِمَّا بِمَنَاصِرَةِ القَاتِلِ العَمْدِ، أَوْ بِضَيَاعِ حُقُوقِ المُجْبِي عَلَيْهِ، وَمِنْ بَعْدِهِ أَوْلِياءُ الدَّمِ، أَوْ بِالظُّلْمِ وَالتَّجَنِّي عَلَى مَنْ لا وَرَرَ لَهُ في ذَلِكَ.

3- يَنْبَغُ مِنْ تَطْبِيقِ العُرفِ الإِجتماعيِّ الفاسِدِ في قِصَايا القَتْلِ العَمْدِ آثاراً سَيِّئَةً عَلَى مُسْتَوَى الفَرْدِ. مِمَّا يُسَبِّبُ فِساداً في المُجتمَعِ. كِإِضْعَافِ الرِّوايِطِ الإِجتماعيَّةِ، وَتَغْذِيَّةِ الأَحْقادِ بَيْنَ القَبائِلِ؛ بِتَقْوِيَةِ سَطْوَةِ القَبائِلِ الكَبيرةِ عَلَى القَبائِلِ الصَّغيرةِ.. مِمَّا يَتَسَبَّبُ في تَنامي الكَرَاهِيَّةِ في أوساطِ المُجتمَعِ، وَغِيَابِ الضَّميرِ الأخْلاقيِّ، وَزَعِ الشُّهُوهِ الإِجتماعيِّ.

4- إنَّ تَرْجِيلِ عَائِلَةِ الجاني حِينَ وَفُوعِ جَرِيمَةِ القَتْلِ.. حَتَّى وَإِنْ كانَ ذَلِكَ مِنْ ضَمْنِ تَدابِيرِ الأَمْنِ وَالوَقايَةِ مِنْ تَفَاقُمِ المُشْكِلةِ، وَالتَّعَدِّي عَلَى قَتْلِ الأَبْرِياءِ بِحُجَّةِ الثَّأْرِ.. إِلا أَنَّهُ يَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ مَشاقُّ وَالتَّراماتُ تُثْقِلُ كاهِلَ عَائِلَةِ الجاني، وَفي كَثِيرٍ مِنَ الأَحْيانِ إلى اتِّلافِ مُمْتَلِكائِهِمْ، وَحَرَقِ مَنازِلِهِمْ.. مِمَّا يَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ مُضارٌّ لأَحْصُرُ لَهَا لأهلِ الجاني وَذَوِيهِ.. ناهِيكَ عَنْ انْقِطَاعِ تَلْمِيذِ المَدارسِ وَطَلَبَةِ الجامِعاتِ وَجِزْمائِهِمْ مِنْ تَلْقِي العِلْمِ، وَتَعَثُّرِ مَسيرَةِ الدِّراسَةِ.. وَهُوَ نَوْعٌ مِنَ التَّجْهِيلِ الإِجبارِيِّ المُفْسِدِ لِلْمُجتمَعِ.

5- إنَّ مَنَاصِرَةَ القَاتِلِ العَمْدِ وإِيواءَهُ وَحِمَايَتَهُ.. يُعَدُّ مُنْكَراً لا يَجوزُ فِعْلُهُ.. فَيَحْرُمُ إِيوَاءَ الجاني أَوْ التَّسَرُّرَ عَلَيْهِ.. فَمَنَاصِرَةُ القَاتِلِ العَمْدِ أَوْ إِيوَاءَهُ وَحِمَايَتَهُ.. رِعايَةُ لِلْمُفْسِدِينَ في المُجتمَعِ.

6- يَجوزُ لأَوْلِياءِ الدَّمِ أَنْ يَتَصالَحُوا مَعَ القَاتِلِ العَمْدِ عَلَى أَنْ يَرْتَجِلَ عَنْ بَلَدِ أَوْلِياءِ الدَّمِ نَهائياً وَلا يَعودُ إِلَها، أَوْ أَنْ يَرْتَجِلَ مَدَّةً مُحدَّدةً مِنَ الرَّمَنِ يَحْدُدُ وَها لَه.. فَإِنْ عادَ قَبَلِها فَمِنْ حَقِّهِمْ أَنْ يَطْلُبُوا القِصاصَ، وَهَذَا بَعْدَ ثُبُوتِ الدَّمِ. أَوْ يَعاوِدُوا الحُصُومَةَ إِنْ كانَ قَبْلَ ثُبُوتِ الدَّمِ.. أَوْ رَضِيَ أَوْلِياءُ الدَّمِ وَالجاني بِذَلِكَ.. فَالشَّرْطُ جازِراً وَالصِّلْحُ لَازِماً.. أَمَّا باقِي العائِلَةِ فَلا عَلاقَةَ لَهُمْ بِهَذِهِ الجِنائِيَّةِ، وَلا يَجوزُ مَعاقِبَتُهُمْ بِجَرْمِ لَمْ يَرْتَكِبُوهُ.

7- إِثْقالُ كاهِلِ عَائِلَةِ الجاني في دَفْعِ الدِّيَةِ لِلقَتْلِ العَمْدِ. هُوَ إلْزامٌ بِما لَمْ يَشْرَعُهُ اللهُ-سُبْحانَهُ وَتعالى-وَإِلاَّ لِأُمُوالِ النَّاسِ بِالباطِلِ، وَمَنْ غَيْرِ وَجْهِ حَقٍّ.. وَفِيهِ مُخَالَفَةٌ لِلْمُقْتَضِيَّاتِ الشَّرِيعِيَّةِ؛ لِما فِيهِ مِنْ مُساعَدَةٍ لِلْمُعْغِيبِ، وَتَشْجِيعِهِ عَلَى الإِغْتِياءِ، وَدَعْمًا لِلْفَسادِ الإِجرامِيِّ في المُجتمَعِ.

يُعَدُّ هَذَا البَحْثُ مُحاولَةً إلى دِراسَةِ إِحدى الظَّواهرِ الإِجتماعيَّةِ السَّلْبِيَّةِ في المُجتمَعِ اللِّيبيِّ.. المُتَمَثِّلَةِ في تَطْبِيقِ أَحْكامِ العُرفِ الإِجتماعيِّ الفاسِدِ في قِصَايا القَتْلِ العَمْدِ، وَآثارُهُ في فِسادِ المُجتمَعِ..

وَقدَ افْضَتْ هَذِهِ الدِّراسَةُ إلى عَدَّةِ نَتائِجٍ، وَبِناءِ عَلَى ذَلِكَ وَفي حُدُودِ تلكَ النَتائِجِ فَإِنَّ الدِّراسَةَ تُوصِي بِالآتي:

نابِتٌ.. وَهُوَ القِصاصُ(47)فَلَايَمْلِكُ إِسْقاطَ هَذَا الحَقِّ النَّابِتِ إِلا مَنْ يَمْلِكُهُ.. وَهُوَ عِنْدَ ذَلِكَ اغْتِياءٌ عَلَى حَقِّ أَوْلِياءِ المُجْبِي عَلَيْهِ.. وَإِنَّمَا يَكُونُ النَظَرُ لِلحَاكِمِ مُقَيِّداً بِالْمَصْلَحَةِ عِنْدَ إِبْعادِ أَوْلِياءِ الدَّمِ (48).

وَلا بُدَّ مِنَ الإِشْارةِ هُنَا إلى أَنَّهُ لَيْسَ مِنْ حَقِّ أَحَدٍ مِنْ غَيْرِ أَوْلِياءِ دَمِ المُجْبِي عَلَيْهِ العَفْوَ عَنِ الجاني.. سِوَاها إِكانَ كَبيراً في قَبيلَتِهِ، أَمْ كانَ ذا جَاهٍ وَمَنْصِبٍ في بَلَدِهِ.. وَإِنَّمَا لَهُ الشَّفاعةُ وَالْحِثُّ عَلَى التَّحَلِّي بِمِكارِمِ الأخْلاقِ وَالْعَفْوَ عَنِ ذَوِي إِجْبارٍ أَوْ إِكْراهٍ.. فَلا بُدَّ لِلعَافِي أَنْ يَكُونَ مُخْتاراً غَيْرَ مُكْرَهٍ عَلَى العَفْوَ حَتَّى وَطَاءَ الحَرَجِ الإِجتماعيِّ أَوْ غَيْرِهِ.. فَإِنْ أَكْرَهَ لَمْ يَصِحَّ عَفْوَ..؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ المُكْرَهَ مَسْئُوبُ الإِرادَةِ.. فَلا تَرْتَبُ عَلَى عِبارَتِهِ آثارُها المُفْرَزةَ شَرَعاً؛ لِإِمْنافاةِ الرِّضا الَّذِي هُوَ اصْلُ العُقُودِ وَالتَّصَرُّفاتِ (49)

5- الحُكْمُ الشَّرِيعِيُّ في عَدَمِ المُماتِلَةِ في الفِصاصِ مِنَ الجاني:  
لا يَجوزُ قَتْلُ غَيْرِ الجاني. حَيْثُ قالَ اللهُ-سُبْحانَهُ وَتعالى-في ذَلِكَ: (قُلْ لا تَسْأَلُونَ عَمَّا أَجْرَمْنَا وَلا نَسْأَلُ عَمَّا تَعْمَلُونَ(50) وَقَوْلُهُ تعالى: (وَلا تَنْزِرْ وَارِثَةَ وَرَثَةِ أُخْرَى(51)، وَياضاً لا يَتَقَلَّبُ بَدَلُ الجاني إِثْنينِ كَمَا كانَتْ تَفْعَلُ العَرَبُ قَدِيماً.. فَهَذَا إِسْرافٌ في القَتْلِ. مِثْبيُّ عَنْهُ(52) حَيْثُ قالَ اللهُ-سُبْحانَهُ وَتعالى- (فَلَا يَسْرِفُ في القَتْلِ(53)، وَقدَ ثَبُتُ عَنْ الرِّسُولِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قالَ: (ابْغِضِ النَّاسَ إلى اللهِ ثَلَاثَةً: مُلْحَدٌ في الحَرَمِ، وَمُتَبِعٌ في الإِسْلامِ سُنَّةَ الجاهِلِيَّةِ، وَمَطْلَبٌ دَمِ امْرِئٍ يَغْيِرُ حَقَّ لِيَهْرِقَ دَمَهُ)(54).

- المَبْحَثُ الخامِسُ: بَعْضُ الحُلُولِ لِلحَدِّ مِنْ تَطْبِيقِ العُرفِ الإِجتماعيِّ الفاسِدِ في قِصَايا القَتْلِ العَمْدِ:

1- تَوْعِيَةُ القائِمِينَ عَلَى تَطْبِيقِ العُرفِ الإِجتماعيِّ في المَجالِسِ الإِجتماعيَّةِ.. بِما نَصَّ عَلَيْهِ الفُرْانُ الكَرِيمُ، وَالسُّنَّةُ النَّبَوِيَّةُ الشَّرِيفَةُ، بِما يَتَعَلَّقُ بِالْحُكْمِ وَالْفِصْلِ في قِصَايا الدِّماءِ.. وَبِالأَخْصِ القَتْلُ العَمْدُ.. وَبِنَدِّ الحُكْمِ بِالْأَهْواءِ وَالتَّقالِيدِ المُتَوارِثَةِ الَّتِي تُخالِفُ الشَّرِيعَةَ الإِسْلامِيَّةَ المُتَسَبِّبَةَ في إِفْسادِ المُجتمَعِ.

2- وَضْعُ قانُونٍ عامٍّ بِمُوجِبِهِ مَعاقِبَةُ القائِمِينَ عَلَى تَطْبِيقِ العُرفِ الإِجتماعيِّ الفاسِدِ المُتَسَلِّطِ بِسَطْوَتِهِ العُرفِيَّةِ في ظُلْمِ اصْحابِ الحُقُوقِ مِنَ أَوْلِياءِ الدَّمِ، وَماسِواهُ مِنَ الحُقُوقِ وَالتي تُضَيِّعُ بِهَذِهِ السَطْوَةِ، وَالطَّائِلُ مِنْ وَراءِ ذَلِكَ الشُّهُرَةُ وَالنَّاءُ لِلوُصُولِ إلى ما رِبَ شَخْصِيَّةٍ عَلَى حِسابِ اصْحابِ الحُقُوقِ.

3- رَفْعُ الغِطاءِ الإِجتماعيِّ عَنِ القَاتِلِ العَمْدِ، وَتَرْكُ الجِهاَتِ الأُمْنِيَّةِ وَالقِضايِيَّةِ تَطْبِيقِ إِحْكامِ القانُونِ عَلَيْهِ؛ لِحَدِّ مِنَ الفِسادِ الإِجرامِيِّ في المُجتمَعِ.

4- قِيامُ وَزارَةِ الأوقافِ مِنْ جِلالِ مَكاثِبِها بِتَكْلِيفِ الوُعاظِ عَنْ طَريقِ مَنابِرِ المَساجِدِ، وَالدُّروسِ الدِّيَنِيَّةِ بِتَوْضِيحِ مَخاطِرِ تَطْبِيقِ العُرفِ الإِجتماعيِّ الفاسِدِ في قِصَايا القَتْلِ العَمْدِ.

5- التَّوَعِيَةُ الإِجتماعيَّةُ لِخَطَرِ تَطْبِيقِ هَذَا العُرفِ الإِجتماعيِّ الفاسِدِ عَلَى الفَرْدِ وَالمُجتمَعِ.

6- تَبَنِّي مُبادَرةٍ تَهذِيبِ العُرفِ الإِجتماعيِّ وَتَطوِيرِهِ في قِصَايا القَتْلِ بِما لا يَخالِفُ إِحْكامَ الشَّرِيعَةِ الإِسْلامِيَّةِ. عَنْ طَريقِ لَجانَةٍ مُختَصَّةٍ تَتَّبِعُ مَكْتَنَبَ مَكافِحَةِ الفِسادِ.. بِحَيْثُ تُكوِّنُ في تَخْصِيصِ: الدِّراسَاتِ الإِسْلامِيَّةِ، وَعِلْمِ الإِجتماعِ؛ حَتَّى يَتَحَلَّى هَذَا العُرفُ بِالصِّفَةِ الشَّرِيعِيَّةِ في المُجتمَعِ، وَيَتِمُّ مِنْ جِلالِهِ الفِصْلِ في قِصَايا القَتْلِ التَّوَارِثِ الَّتِي تَتَّفِقُ إلى نَصِّ شَرِيعِيٍّ، وَلا تُوجَدُ موادُّ قانُونِيَّةُ تَنْطَبِقُ عَلَها، حِينَ الفِصْلِ في هَذِهِ القِصَايا في المَحاکِمِ القِضايِيَّةِ.

## هوامش البحث :

- 1- المَدْخَلُ لِدِرَاسَةِ الْفِئَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ، سَعِيدُ مُحَمَّدِ الْجَلِيدِي، الْمَكْتَبَةُ الْجَامِعِيَّةُ لِلْحَدِيثِ، الْإِسْكَنْدَرِيَّةَ-مِصْرُ، د. ط، 1997م، ص: 318.
- 2- أَصُولُ الْفِئَةِ، بَدْرَانُ أَبُو الْعَيْنِيْنِ، دَارُ الْمَعَارِفِ، د. ط، 1969م، ص: 330.
- 3- أَصُولُ الْفِئَةِ، مُحَمَّدُ أَبُو زُهْرَةَ، دَارُ الْفِكْرِ الْعَرَبِيَّةِ، د. ط، د. ت، ص: 420.
- 4- الْجَرِيْمَةُ وَالْمُجْتَمَعُ، فَتْحِيَّةُ عَبْدِ الْغَنِيِّ، دَارُ الْكُتُبِ الْوَطَنِيَّةِ، عَمَّانَ-الأُرْدُنِ، ط1، د. ت، ص: 46.
- 5- الْفَسَادُ الْمُجْتَمَعِيُّ إِلَى أَيْنَ، سَعَادُ رَعْدِي، بُشْرَى حَيَاةٍ، صَحِيفَةُ الْإِكْتِرَابِيَّةِ اجْتِمَاعِيَّةٌ ثَقَافِيَّةٌ، بِإِذَارَةِ جَمْعِيَّةِ الْمَوْدَّةِ وَالْإِزْدِهَارِ لِلتَّنْمِيَةِ السَّنَوِيَّةِ، الْإِنْتِخَابِ 13 كَانُونِ الْإَوَّلِ 2021م.
- 6- لِسَانُ الْعَرَبِ، لَابِي الْفَضْلِ بِنِ مَنْظُورٍ، دَارُ صَادِرٍ، بَيْرُوتَ-لُبْنَانَ، ط1، 1990م، ج1، ص: 35، مَادَّةُ: أَتْرُ.
- 7- مُعْجَمُ مَقَايِسِ اللَّغَةِ، ابْنُ فَارِسٍ، تَخ: عَبْدِ السَّلَامِ مُحَمَّدِي، دَارُ الْجِيلِ، بَيْرُوتَ-لُبْنَانَ، ط1999، ج2، ص: 1، مَادَّةُ: 53، أَتْرُ.
- 8- الْمِصْبَاحُ الْمُنِيرُ فِي غَرِيبِ الشَّرْحِ الْكَبِيرِ، لِلْفَيْوُمِيِّ، الْمَكْتَبَةُ الْعِلْمِيَّةُ، بَيْرُوتَ-لُبْنَانَ، د. ط، د. ت، ص: 3.
- 9- جَامِعُ الْبَيَانَ فِي تَأْوِيلِ آيِ الْقُرْآنِ، لِأَبِي جَعْفَرِ بْنِ حَرِيرِ الطَّلَبِيِّ، تَخ: أَحْمَدُ شَاكِرٍ، مُؤَسَّسَةُ الرِّسَالَةِ، بَيْرُوتَ-لُبْنَانَ، ط1، 2000م، 2022/23.
- 10- مُعْجَمُ مَقَايِسِ اللَّغَةِ، ابْنُ فَارِسٍ، 4/281.
- 11- التَّعْرِيفَاتُ، عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ الْجُرْجَانِيُّ، تَخ: إِبْرَاهِيمُ الْأَبْيَارِيُّ، دَارُ الْكِتَابِ الْعَرَبِيِّ، بَيْرُوتَ-لُبْنَانَ، ط1، 1985م، ج: 1، ص: 193.
- 12- الْمَدْخَلُ لِدِرَاسَةِ الْفِئَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ، الْجَلِيدِي، ص: 317.
- 13- الْأَعْرَافُ، الْآيَةُ: 199.
- 14- الْبِقَرَةُ، الْآيَةُ: 233.
- 15- الْفِئَةُ الْإِسْلَامِيَّةُ وَأَدْلَتُهُ، وَهْبَةُ الرَّحِيلِي، دَارُ الْفِكْرِ، دِمَشْقَ-سُورِيَا، ط1، 1985م، ج: 4، ص: 2859.
- 16- مَذَكِرَاتٌ مُوجِزَةٌ حَوْلَ عِلْمِ الْقَانُونِ، عَبْدِ السَّلَامِ الْمَرْوُغِي، مَنَشُورَاتُ الْجَامِعَةِ الْمَفْتُوحَةِ، طَرَابُلُسَ-لِيبْيَا، ط1، 1994م، ص: 95.
- 17- مَجْمُوعَةُ رَسَائِلِ ابْنِ عَابِدِينَ، مُحَمَّدُ أَمِينُ الشَّهْبِيرِ بَابِنِ عَابِدِينَ، عَالِمُ الْكُتُبِ، د. ط، د. ت، ج: 2، ص: 115.
- 18- أَيُّ لَا يَرْفَعُ الطَّلَمَ عَنْكَ، وَالتَّعَدِيَّ عَلَيْكَ إِلَّا مَنْ تَرَبُّطَهُ بِكَ صَلَةُ الْقَرَابَةِ وَالِدَمِّ، الْعُرْفُ اللَّيْبِيُّ فِي اسْتِيفَاءِ عُقُوبَةِ الْقَتْلِ "دِرَاسَةٌ فِئِيَّةٌ مُقَارِنَةٌ"، رِسَالَةٌ مَاجِسْتِرِي، عَلِيُّ مَوْسَى أَبُو حَرْق، قِسْمُ اللَّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ وَالدِّرَاسَاتِ الْإِسْلَامِيَّةِ، كَلِيَّةُ الْأَدَابِ-جَامِعَةُ سَهْمَا، إِشْرَافُ: أ. د مُصْطَفَى شَيْبَةَ، الْعَامُ الْجَامِعِيُّ: 2012م، ص: 146.
- 19- قَامُوسُ الْحُكْمِ وَالْأَمْتَالِ اللَّيْبِيَّةِ، أَحْمَدُ عَقِيلَةَ، دَارُ الْبَيَانَ لِلنَّشْرِ وَالتَّوْزِيْعِ وَالْإِعْلَانِ، بَنْغَازِي-لِيبْيَا، ط1، 2006م، ص: 349.
- 20- أَيُّ أَنَّ الْعَبْطَ مِثْلُ عَدِيرِ الْمَاءِ مَعَ مُرُورِ الرَّمَنِ يَقِلُّ مُسْتَوَى الْمَاءِ فِيهِ حَتَّى يَجْفَى... وَيُقْصَدُ بِهَذَا الْمَثَلُ: أَنْ تَرْجِيْلَ عَائِلَةَ الْجَانِي مِنْ مَوْطِنِ الْمُجْنِي عَلَيْهِ، إِذَا كَانَتْ تَقْطُنُ فِي مَدِينَةٍ وَاحِدَةٍ.. يَكُونُ سَبَبًا فِي تَهْدِيَةِ النُّفُوسِ، وَتَمَهِّدًا لِلطَّرِيقِ فِي سَبِيلِ الصُّلْحِ وَالْمُصَالِحَةِ بَيْنَ الْقَبِيلَتَيْنِ. الْعُرْفُ اللَّيْبِيُّ فِي اسْتِيفَاءِ عُقُوبَةِ

## التوصيات :

- 1- تُوصِي الدِّرَاسَةُ شُبُوحَ الْمَجَالِسِ الْاجْتِمَاعِيَّةِ، وَلِجَانَ الصُّلْحِ إِلَى عَدَمِ تَحْكِيمِ الْعُرْفِ الْاجْتِمَاعِيِّ الْفَاسِدِ.. حِينَ الْفَصْلِ فِي قَضَايَا الْقَتْلِ.. وَخُصُوصًا الْعَمْدِ، فِيْمَا وَرَدَ بِشَأْنِهِ نَصُّ شَرْعِيٍّ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ الشَّرِيفَةِ.
- 2- تُوصِي الدِّرَاسَةُ لِجَانَ الْمَجَالِسِ الْاجْتِمَاعِيَّةِ الْمُخْتَصَّةِ بِقَضَى الْمُنَازَعَاتِ فِي قَضَايَا الْقَتْلِ الْعَمْدِ إِلَى عَدَمِ تَكْلِيْفِ أَوْلِيَاءِ الدَّمِ لِلْمُجْنِي عَلَيْهِ مَا لَا يُطَبِّقُونَهُ.. وَذَلِكَ بِإِجْبَارِهِمْ عَلَى التَّنَازُلِ عَنْ حَقِّهِمْ أَوْ بَعْضٍ مِنْهُ.. تَحْتَ وَطْأَةِ الْحَرَجِ الْاجْتِمَاعِيِّ؛ لِأَنَّهُ يُعْطَلُ حُكْمًا شَرْعِيًّا بِالنَّصِّ وَخَاصَّةً فِي قَضَايَا الْقَتْلِ الْعَمْدِ.
- 3- تُوصِي الدِّرَاسَةُ رُؤُوسَاءَ الْمَجَالِسِ الْاجْتِمَاعِيَّةِ، وَمَنْ كَلَّفُوا بِإِذَارَةِ صُنْدُوقِ التَّكَاْفُلِ الْاجْتِمَاعِيِّ فِي الْقَبِيلَةِ.. إِلَى عَدَمِ إِعَانَةِ الْقَاتِلِ الْعَمْدِ بِتَسْخِيرِ هَذَا الصُّنْدُوقِ لِدَفْعِ الدِّيَّةِ.. لِأَنَّ ذَلِكَ يُعْتَبَرُ تَشْجِيْعًا لِلْفَسَادِ الْإِجْرَامِيِّ فِي الْمَجْتَمَعِ.
- 4- تُوصِي الدِّرَاسَةُ رُؤُوسَاءَ الْمَجَالِسِ الْاجْتِمَاعِيَّةِ، وَأَعْيَانَ الْقَبَائِلِ وَأَفْرَادَهَا.. إِلَى عَدَمِ تَوْفِيرِ الْجَمَايَةِ لِلْقَاتِلِ الْعَمْدِ؛ لِأَنَّ هَذِهِ الْجَمَايَةَ تُشْعِرُ الْجَانِي بِوُقُوفِهِ أَمَامَ الْحَقِّ وَالْقَانُونِ.. بِمَدَى تَهَوُّرِهِ وَاسْتِهْتَارِهِ بِأَرْوَاحِ الْآخَرِينَ، وَتَسْلِيمِهِ إِلَى الْجِهَاتِ الْأُمْنِيَّةِ وَالْقَضَائِيَّةِ الْمُخْتَصَّةِ؛ حَتَّى يَنَالَ جَزَاءَ فِعْلِهِ.
- 5- تُوصِي الدِّرَاسَةُ الْمُخْتَصِّبِينَ بِتَكْلِيْفِ الْوُعَاظِ فِي مَكَاتِبِ الْأَوْقَافِ.. بِتَوْجِيهِ الْوُعَاظِ عَنْ طَرِيقِ مَنَابِرِ الْمَسَاجِدِ وَالدُّرُوسِ الدِّيْنِيَّةِ.. لِتَوْضِيْحِ مَخَاطِرِ تَطْبِيْقِ الْعُرْفِ الْاجْتِمَاعِيِّ الْفَاسِدِ فِي قَضَايَا الْقَتْلِ الْعَمْدِ فِي وَدُورِهِ فِي فِسَادِ الْمَجْتَمَعِ.
- 6- تُوصِي الدِّرَاسَةُ الْهَيْئَةَ الْوَطَنِيَّةَ لِمُكَافَحَةِ الْفَسَادِ فِي الْمَنْطَقَةِ الْجَنُوبِيَّةِ عِنْدَ إِدَارَاتِهَا الْمُخْتَصَّةِ.. إِلَى تَبْتِيْ مُبَادَرَةِ تَهْدِيْبِ الْعُرْفِ الْاجْتِمَاعِيِّ، وَتَطْوِيرِهِ فِي قَضَايَا الْقَتْلِ.. بِمَالِ الْإِخْلَافِ أَحْكَامِ الشَّرِيعَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ.. عَنْ طَرِيقِ لَجْنَةٍ مُخْتَصَّةٍ هَذِهِ الْهَيْئَةُ.. بِحَيْثُ تَتَكَوَّنُ مِنْ تَخْصُّصِيْنَ: الدِّرَاسَاتِ الْإِسْلَامِيَّةِ، وَعِلْمِ الْاجْتِمَاعِ؛ حَتَّى يَتَحَلَّى هَذَا الْعُرْفُ بِالصِّفَةِ الشَّرْعِيَّةِ فِي الْمَجْتَمَعِ.. وَيَتِمُّ مِنْ خِلَالِهِ الْفَصْلُ فِي قَضَايَا التَّوَازِلِ الَّتِي تَفْتَقِرُ إِلَى نَصِّ شَرْعِيٍّ، وَلَا تَوْجُدُ مَوَادَّ قَانُونِيَّةً تَنْطَبِقُ عَلَيْهَا حِينَ الْفَصْلِ فِي هَذِهِ الْقَضَايَا فِي الْمَحَاكِمِ الْقَضَائِيَّةِ.. بِكَوْنِهِ مَصْدَرًا مِنْ مَصَادِرِ التَّشْرِيعِ.
- 7- تُوصِي الدِّرَاسَةُ وَرَازَةَ التَّرْبِيَةِ وَالتَّعْلِيمِ، وَوَرَاةَ التَّعْلِيمِ الْعَالِي وَالتَّبْحَثِ الْعِلْمِيِّ، وَوَرَاةَ التَّعْلِيمِ التَّفْنِيِّ وَالْفَنِيِّ.. عِنْدَ إِدَارَاتِهَا الْمُخْتَصَّةِ.. إِلَى اسْتِحْدَاثِ مُقَرَّرِ دِرَاسِيٍّ يَدْرُسُ فِي مَرْحَلَةِ التَّعْلِيمِ الْمُتَوَسِّطِ وَالْجَامِعِيِّ.. يَخْتَصُّ لِلتَّعْرِيفِ بِالمُخَالَفَاتِ الشَّرْعِيَّةِ عِنْدَ تَطْبِيْقِ هَذَا الْعُرْفِ الْاجْتِمَاعِيِّ الْفَاسِدِ، وَحَقِّهِمْ عَلَى عَدَمِ التَّعْصِبِ الْقَبِيلِيِّ، وَانْ الْقَبِيلَةَ مِثْلَهُ اجْتِمَاعِيَّةً يَسْتَنْظِلُ أَفْرَادَهَا بِالتَّرَابُطِ الْاجْتِمَاعِيِّ النَّافِعِ، وَتَعَارَفَ بِالْمَعْرُوفِ وَالتَّأَخِي وَحُسْنِ الْجَوَارِ وَالتَّعَايُشِ السَّلْبِيِّ الْمَجْتَمَعِيِّ مَعَ الْقَبَائِلِ الْآخَرَى.
- 8- تُوصِي الدِّرَاسَةُ رُؤُوسَاءَ الْمَجَالِسِ الْاجْتِمَاعِيَّةِ وَالْأَعْيَانَ الْقَائِمِينَ عَلَى فَضْلِ الْمُنَازَعَاتِ فِي قَضَايَا الْقَتْلِ وَخُصُوصًا الْعَمْدِ مِنْهَا.. إِلَى عَدَمِ التَّسَلُّطِ بِالسُّطُورَةِ الْمَعْنُوتَةِ الْعُرْفِيَّةِ عَلَى أَوْلِيَاءِ الدَّمِ، وَاصْحَابِ الْحُقُوقِ.. وَبِالْأَخْصِ الْقَصْرُ مِنْهُمْ، مِنْ أَجْلِ تَحْصِيلِ مَكَاسِبِ وَمَنَافِعِ شَخْصِيَّةٍ.. مَا يَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ إِعَاقَةُ الْحُصُولِ عَلَى الْمَصْلَحَةِ الْخَاصَّةِ لِأَصْحَابِ الْحُقُوقِ مِنْ أَوْلِيَاءِ الدَّمِ، وَالْمَصْلَحَةِ الْعَامَّةِ لِلْمَجْتَمَعِ فِي اسْتِفْرَازِهِ وَإِقَامَةِ الْعَدْلِ فِيهِ لِتَبْتِلِ الْحُقُوقِ.. بِعِيدَا عَنْ الْحُكْمِ بِالْأَهْوَاءِ وَالتَّقَالِيدِ الْمُتَوَارِثَةِ الَّتِي تُخَالِفُ الشَّرِيعَةَ الْإِسْلَامِيَّةَ، الْمُنْتَسَبَةَ فِي الْفَسَادِ الْمَجْتَمَعِيِّ.

1. ط1، 2011م، ص: 702-703.
- 39- هُوَ الْإِمَامُ الْعَلَامَةُ فَيَهُ الْأَنْدَلُسِ.. عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ حَبِيبِ بْنِ سُلَيْمَانَ بْنِ هَارُونَ بْنِ جَاهِمَةَ السُّلَيْمِيُّ الْعَبَّاسِيُّ الْأَنْدَلُسِيُّ الْفَرَطِيُّ الْمَالِكِيُّ، وَوُلِدَ بَعْدَ السَّبْعِينَ وَمِائَةٍ، فِي حَيَاةِ الْإِمَامِ مَالِكِ-رَحِمَهُ اللَّهُ-وَوُفِّيَ سَنَةَ ثَمَانٍ وَثَلَاثِينَ وَمِائَتَيْنِ بَعْلَةَ الْحَصَى، سَبْرُ أَعْلَامِ النَّبَلَاءِ، شَمْسُ الدِّينِ الدَّهْمِيُّ، تَخ: بِسَارٌ مَعْرُوفٌ وَأَخْرُونَ، دَارُ ابْنِ كَثِيرٍ، دِمَشَق-سُونِيَا، ط1، 1996م، ج: 12، ص: 103.
- 40- هُوَ: وَحْبِيُّ بْنُ حَرْبِ الْحَبِيبِيِّ ابْنُ دُوسَمَةَ، وَهُوَ مِنْ سُودَانَ مَكَّةَ، وَهُوَ مَوْلَى لَطْعِيمَةَ بْنِ عَدِيِّ، شَرِكَ فِي قَتْلِ مَسْلِيمَةَ الْكُذَّابِ يَوْمَ الْيَمَامَةِ، أَسَدُ الْعَابَةِ فِي مَعْرِفَةِ الصَّحَابَةِ، عَزُّ الدِّينِ بْنِ الْأَثِيرِ، تَخ: غَادِلٌ رِفَاعِي، دَارُ إِحْيَاءِ التَّرَاثِ الْعَرَبِيِّ، بَيْرُوت-لُبْنَانَ، ط1، 1992م، ج: 5، ص: 409.
- 41- هُوَ: حَمْرَةُ بْنُ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ بْنِ هَاشِمِ بْنِ عَبْدِ مَنَافِ بْنِ قُصَيِّ ابْنِ يُوعَلَى، وَأُمُّهُ هَالَةُ بِنْتُ وَهْبِ بْنِ عَبْدِ مَنَافِ ابْنَةَ عَمِّ أَمْنَةَ بِنْتُ وَهْبِ أُمِّ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- وَهُوَ عَمُّ الرَّسُولِ، وَأَخُوهُ مِنَ الرِّضَاعَةِ، سَيِّدُ الشَّهَدَاءِ، نَفْسُ الْمَرْجِعِ، 67/2.
- 42- الْعَقْدُ الْمُنْتَظَمُ لِلْحُكَّامِ، ابْنُ سَلْمُونَ، ص: 702-703.
- 43- الْأَنْعَامُ، الْآيَةُ: 164.
- 44- سَبَقَ تَحْرِيجُهُ. أَنْظَرُ ص:
- 45- سُنَنُ الدَّارِقُطِيِّ، عَلِيُّ أَبِوَالْحَسَنِ الدَّارِقُطِيُّ، تَخ: السَّيِّدُ عَبْدُ اللَّهِ يَمَانِي، دَارُ الْمَعْرِفَةِ، بَيْرُوت-لُبْنَانَ، ط1، 1966م، ك: الْبَيْوَعِ، ج: 3، ص: 26، ر: ح: 91.
- 46- مَجْمُوعُ فَتَاوَى وَرِسَائِلِ الْإِمَامِ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمِ آلِ الشَّيْخِ، تَخ: مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ قَاسِمٍ، مَطْبَعَةُ الْحُكُومَةِ، الْمَمْلُوكَةِ السُّعُودِيَّةِ، ط1، د. ت. ج: 12، ص: 283.
- 47- حَاشِيَةُ الْبَيْهَقِيِّ عَلَى الْخَطِيبِ، سُلَيْمَانُ الْبُجَيْرِيُّ، دَارُ الْفِكْرِ، بَيْرُوت-لُبْنَانَ، د. ط، 1995م، ج: 4، ص: 120.
- 48- حَاشِيَةُ الصَّاوِي عَلَى الشَّرْحِ الصَّغِيرِ، أَبُو الْعَبَّاسِ الْخَلُوتِيُّ، الشَّهْرِبُرِيُّ بِالصَّوَايِ، دَارُ الْمَعَارِفِ، الرِّيَاضِ-السُّعُودِيَّةِ، د. ط، د. ت. ج: 4، ص: 358.
- الْهَدَايَةُ فِي شَرْحِ بَدَايَةِ الْمُتَبَدِّي، عَلِيُّ الْمَرْغِينَانِي، تَخ: طَلَالُ يُوسُفَ، دَارُ إِحْيَاءِ التَّرَاثِ الْعَرَبِيِّ، بَيْرُوت-لُبْنَانَ، د. ط، د. ت. ج: 2، ص: 448، حَاشِيَةُ الْبَيْهَقِيِّ، سُلَيْمَانُ الْبُجَيْرِيُّ، 4/179، الرَّوَضُ الْمُرْتَعِ شَرْحُ زَادِ الْمُسْتَفْتِي، لِلْبُيُوتِيِّ، تَخ: خَالِدُ الْمُسْتَفْتِي وَأَخْرُونَ، دَارُ رِكَازِ، ط1، 2017م، ص: 638.
- 49- حَاشِيَةُ الدُّسُوقِيِّ عَلَى الشَّرْحِ الْكَبِيرِ، مُحَمَّدُ عَرَفَةُ الدُّسُوقِيُّ، تَخ: مُحَمَّدُ عَلِيَشِي، دَارُ الْفِكْرِ، بَيْرُوت-لُبْنَانَ، د. ط، د. ت. ج: 2، ص: 369.
- 50- سَبَأًا، الْآيَةُ: 25.
- 51- قَاطِرٌ، الْآيَةُ: 18.
- 52- الْجَامِعُ لِأَحْكَامِ الْقُرْآنِ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْفَرَطِيُّ، تَخ: عَبْدُ الرَّزَّاقِ الْمَهْدِيُّ، دَارُ الْكِتَابِ الْعَرَبِيِّ، د. ط، 2001م، ج: 10، ص: 230.
- 53- الْإِسْرَاءُ، الْآيَةُ: 33.
- 54- فَتَحُ الْبَارِي شَرْحُ صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ، الْعُسْقَلَانِيُّ، ك: الدِّيَاتِ، ب: مَنْ طَلَبَ دَمَ امْرَأَةٍ بِغَيْرِ حَقٍّ، ج: 12، ر: ح: 6482.
- المصادر والمراجع:
- القَتْلُ، عَلِيُّ أَبُو حَرْقُ، ص: 147.
- 21- الْعَاقِلَةُ: هُمُ ذُكُورُ عَصَبَةِ الْجَانِي (أَي عَشِيرَتِهِ) مِنْ جِهَةِ الْأَبِّ، مَنَارُ السَّبِيلِ فِي شَرْحِ الدَّلِيلِ، إِبْرَاهِيمُ بْنُ ضُؤْبَانَ، مَكْتَبَةُ الْمَعَارِفِ، الرِّيَاضِ، السُّعُودِيَّةِ، د. ط، د. ت. ص: 316.
- 22- بِمَعْنَى: مَنْ تَحَمَّلَ وَفُوعَ الْجُرْمِ وَالْأَدَى.. عَلَيْهِ أَنْ يَتَحَمَّلَ بِفِيَّةِ ذَلِكَ.. وَذَلِكَ بِالتَّنَازُلِ عَنِ حَقِّهِ، وَعَدَمِ الْمُطَالَبَةِ بِالْفَصَاحِ مِنَ الْجَانِي، الْعُرْفُ الْإِجْتِمَاعِيُّ وَعَلَاقَتُهُ بِالْجَرِيمَةِ فِي الْمُجْتَمَعِ اللَّيْبِيِّ، رِسَالَةٌ مَاجِسْتِيرِ، عَبْدِ الْعَاطِي فَحْجٍ، قِسْمُ عِلْمِ الْإِجْتِمَاعِ، كَلِيَّةُ الْأَدَابِ-جَامِعَةُ عَمْرٍ الْمُخْتَارِ، الْعَامُ الْجَامِعِيُّ، 2006-2005، ص: 176.
- 23- بِمَعْنَى: الْأَخْذِ بِجَاهٍ وَمَقَامٍ أَبْنَاءَ الْعُمُومَةِ عِنْدَ قَصْدِهِمْ لِبَعْضٍ.. وَلِذَا مَا عَلَيهِمْ قَبُولُ ذَلِكَ الطَّلَبِ الَّذِي تَقَدَّمُوا لِطَلْبِهِ، قَامُوسُ الْحُكْمِ وَالْأَمْتَالِ اللَّيْبِيَّةِ، أَحْمَدُ عَقِيلَةَ، ص: 70.
- 24- بِمَعْنَى أَنْ شَيْخَ الْقَبِيلَةِ يَتَحَلَّى بِمَكَانَةِ خَاصَّةٍ، وَيَحْظَلُ بِنُوعٍ مِنَ الْهَيْبَةِ وَالْتَقْدِيرِ بَيْنَ أَفْرَادِ الْقَبِيلَةِ.. وَمَحَلُّ اتِّفَاقٍ وَقَبُولٍ بَيْنَ أَكْثَرِ أَفْرَادِ الْقَبِيلَةِ، وَكَأَنَّ الْمِثْلَ يَقُولُ: "مَتَى مَا جِئْتُ لِلْقَبِيلَةِ أَقْصِدُ شَيْخَهُمْ فِي حَاجَتِكَ.. الْعُرْفُ اللَّيْبِيُّ فِي اسْتِيفَاءِ عُقُوبَةِ الْقَتْلِ، عَلِيُّ أَبُو حَرْقُ، ص: 114.
- 25- إِزْوَاءُ الْعَلِيلِ فِي تَخْرِيجِ أَحَادِيثِ مَنَارِ السَّبِيلِ، مُحَمَّدُ نَاصِرِ الدِّينِ الْأَلْبَانِيُّ، الْمَكْتَبَةُ الْإِسْلَامِيَّةِ، بَيْرُوت-لُبْنَانَ، ط2، 1985م، ص: 256.
- 26- فَتَحُ الْبَارِي شَرْحُ صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ، ابْنُ حَجَرَ الْعَسْقَلَانِيُّ، تَخ: عَبْدُ الْعَزِيزِ عَبْدُ النَّبَاقِ، دَارُ الْحَدِيثِ، الْقَاهِرَةُ-مِصْرُ، ط1، 1998م، ك: الْأَيْمَانِ وَالنُّذُورِ، ب: لَا تَحْلِفُوا بِأَبَائِكُمْ، ص: 6270، ج: 11.
- 27- قَامُوسُ الْحُكْمِ وَالْأَمْتَالِ اللَّيْبِيَّةِ، أَحْمَدُ عَقِيلَةَ، ص: 18.
- 28- الْعُرْفُ اللَّيْبِيُّ فِي اسْتِيفَاءِ عُقُوبَةِ الْقَتْلِ، عَلِيُّ أَبُو حَرْقُ، ص: 113.
- 29- صَحِيحُ مُسْلِمٍ، مُسْلِمُ بْنُ الْحَجَّاجِ، تَخ: نَظَرُ الْفَارِسِيِّ، دَارُ طَيْبَةَ، الرِّيَاضِ- الْمَمْلُوكَةِ السُّعُودِيَّةِ، ط1، 2006م، ك: الْفَضَائِلِ، ب: رَحْمَةُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ"، ص: 2323.
- 30- صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ، مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ الْمُعْبِرَةِ، دَارُ أَفِيمَانَ، الْمَنْصُورَةُ، مِصْرُ، ط1، 2005م، ك: أَحَادِيثُ الْأَنْبِيَاءِ، ب: خَلَقَ آدَمَ" عَلَيْهِ السَّلَامُ وَذُرِّيَّتِهِ"، ج: 4، ص: 133.
- 31- الْعُرْفُ اللَّيْبِيُّ فِي اسْتِيفَاءِ عُقُوبَةِ الْقَتْلِ، عَلِيُّ أَبُو حَرْقُ، ص: 113.
- 32- سُنَنُ أَبِي دَاوُدَ، سُلَيْمَانُ بْنُ الْأَشْعَثِ، تَخ: شُعَيْبُ الْأَرْزَنْبَاوِيُّ وَأَخْرُونَ، دَارُ الرِّسَالَةِ الْعَالَمِيَّةِ، ط1، 2009م، ك: الدِّيَاتِ، ب: النَّفْسِ، ج: 165، ص: 4.
- 33- الْإِسْرَاءُ، الْآيَةُ: 15.
- 34- آلُ عِمْرَانَ، الْآيَةُ: 110.
- 35- التَّوْبَةُ، الْآيَةُ: 71.
- 36- صَحِيحُ مُسْلِمٍ، ك: الْإِيمَانِ، ب: بَيَانَ كُونَ النَّبِيِّ عَنِ الْمُنْكَرِ مِنَ الْإِيمَانِ، وَأَنَّ الْإِيمَانَ يَزِيدُ وَيَنْقُصُ، وَأَنَّ الْإِمْرَ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ وَاجْتِنَانِ.. ر: ح: 49.
- 37- نَفْسُ الْمَرْجِعِ، ك: الْأَصْحَابِ، ب: تَحْرِيمُ الدَّنَجِ لِغَيْرِ اللَّهِ تَعَالَى، وَلَعْنُ فَاعِلِهِ، ح: 3565.
- 38- الْعَقْدُ الْمُنْتَظَمُ لِلْحُكَّامِ فِيمَا يَجْرِي بَيْنَ أَيْدِيهِمْ مِنَ الْعُقُودِ وَالْأَحْكَامِ، ابْنُ سَلْمُونَ الْكِنَانِيُّ، تَخ: مُحَمَّدُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، دَارُ الْأَفَاقِ الْعَرَبِيَّةِ، الْقَاهِرَةُ-مِصْرُ،



- 20- حاشية الصاوي على الشرح الصغير، أبو العباس الخلوئي، الشهير بالصاوي، دار المعارف، الرياض-السعودية، د. ط، د. ت.
- 21- سنن أبي داود، سليمان بن الأشعث، تخ: شعيب الأرنؤوط وآخرين، دار الرسالة العالمية، ط1، 2009م.
- 22- سنن الدارقطني، علي أبو الحسن الدارقطني، تخ: السيد عبد الله يماني، دار المعرفة، بيروت-لبنان، ط1، 1966م.
- 23- سير أعلام النبلاء، شمس الدين الذهبي، تخ: بشر مغروف وآخرون، دار ابن كثير، دمشق-سوريا، ط1، 1996م.
- 24- صحيح البخاري، محمد بن إسماعيل بن المغيرة، دار أفيمان، المنصورة، مصر، ط1، 2005م.
- 25- صحيح مسلم، مسلم بن الحجاج، تخ: نظار الفزاري، دار طيبة، الرياض-المملكة السعودية، ط1، 2006م.
- 26- صحيح البخاري، محمد بن إسماعيل بن المغيرة، دار أفيمان، المنصورة، مصر، ط1، 2005م.
- 27- قاموس الحكم والأمثال الليبية، أحمد عقيلة، دار البيان للنشر والتوزيع والإعلان، بنغازي-ليبيا، ط1، 2006م.
- 28- لسان العرب، لبي الفضل بن منظور، دار صادر، بيروت-لبنان، ط1، 1990م.
- 29- مجموع فتاوى ورسائل الإمام محمد بن إبراهيم آل الشيخ، تخ: محمد بن عبد الرحمن بن قاسم، مطبعة الحكومة، المملكة السعودية، ط1، د. ت.
- 30- مجموعة رسائل ابن عابدين، محمد أمين الشهير بابن عابدين، عالم الكتب، د. ط، د. ت.
- 31- مذكرات موجزة حول علم القانون، عبد السلام المرؤغي، منشورات الجامعة المفتوحة، طرابلس-ليبيا، ط1، 1994م.
- 32- معجم مقاييس اللغة، ابن فارس، تخ: عبد السلام محمد، دار الجيل، بيروت-لبنان، ط2، 1999م.
- 33- منار السبيل في شرح الدليل، إبراهيم بن ضويان، مكتبة المعارف، الرياض، السعودية، د. ط، د. ت.
- القرآن الكريم: برواية قالون عن شيوخه نافع-رحمهما الله-
- 1- أسد الغابة في معرفة الصحابة، عز الدين بن الأثير، تخ: عادل رفاعي، دار إحياء التراث العربي، بيروت-لبنان، ط1، 1992م.
- 2- إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت-لبنان، ط2، 1985م.
- 3- أصول الفقه، بدران أبو العيين، دار المعارف، د. ط، 1969م.
- 4- أصول الفقه، محمد أبو زهرة، دار الفكر العربي، د. ط، د. ت.
- 5- التوقيفات، علي بن محمد الجرجاني، تخ: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، بيروت-لبنان، ط1، 1985م.
- 6- الجامع لأحكام القرآن، أبو عبد الله القرطبي، تخ: عبد الرزاق المهدي، دار الكتاب العربي، د. ط، 2001م.
- 7- الجريمة والمجتمع، فتحيه عبد الغني، دار الكتب الوطنية-عمان-الأردن، ط1، د. ت.
- 8- الروض المرعب شرح زاد المستنقع، للبهوتي، تخ: خالد المشيع وآخرون، دار، ركان، ط1، 2017م.
- 9- العرف الاجتماعي وعلاقته بالجريمة في المجتمع الليبي، رسالة ماجستير، عبد العاطي فرج، قسم: علم الاجتماع، كلية الآداب-جامعة عمر المختار، العام الجامعي: 2005-2006م.
- 10- العرف الليبي في استيفاء عقوبة القتل "دراسة فقهية مقارنة"، رساله ماجستير، علي موسى أبو حرق، قسم اللغة العربية والدراسات الإسلامية، كلية الآداب-جامعة سها، إشراف: أ. د مصطفى شيبة، العام الجامعي: 2012م.
- 11- العقد المنظم للحكام فيما يجري بين أيديهم من العهود والأحكام، ابن سلّمون الكناني، تخ: محمد عبد الرحمن، دار الأفاق العربية، القاهرة-مصر، ط1، 2011م.
- 12- الفساد المجتمعي إلى أين، سعاد زعد، بشرى حياة، صحيفة إلكترونية اجتماعية ثقافية، بإدارة جمعية المودة والإزدهار للتنمية السوتية، الإثنتان: 13 كانون الأول 2021م.
- 13- الفقه الإسلامي وأدلته، وهبه الزحيلي، دار الفكر، دمشق-سوريا، ط1، 1985م.
- 14- المدخل لدراسة الفقه الإسلامي، سعيد محمد الجليدي، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية-مصر، د. ط، 1997م.
- 15- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، للفيومي، المكتبة العلمية، بيروت-لبنان، د. ط، د. ت.
- 16- الهداية في شرح بداية المبتدي، علي المرغيناني، تخ: طلال يوسف، دار إحياء التراث العربي، بيروت-لبنان، د. ط، د. ت.
- 17- جامع البيان في تأويل آي القرآن، لإبي جعفر بن جرير الطبري، تخ: أحمد شاكر، مؤسسة الرسالة، بيروت-لبنان، ط1، 2001م.
- 18- حاشية البيهقي على الخطيب، سليمان البجيري، دار الفكر، بيروت-لبنان، د. ط، 1995م.
- 19- حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، محمد عرفة الدسوقي، تخ: محمد عليش، دار الفكر، بيروت-لبنان، د. ط، د. ت.